الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلــوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

الأمن الغذائي في الوطن العربي: الواقع والأفاق

مقترح بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

شعبـــة العلـــوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
قهرير عادل منير

الأستاذ المشرف:
بن اسماعين حياة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	أد/بن عبيد فريد	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ حياة بن اسماعين	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ دهينة ماجدولين	أستاذ محاضر"أ"	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 /2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

الأمن الغذائي في الوطن العربي: الواقع والأفاق

مقترح بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

شعبـــة العلـــوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
قهرير عادل منير

الأستاذ المشرف:
بن اسماعين حياة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	أد/بن عبيد فريد	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ حياة بن اسماعين	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ دهينة ماجدولين	أستاذ محاضر"أ"	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 /2021

إهداء

إلى سر وجودي، إلى من كان حبهما دافعًا يحركني إلى الوفاء والعمل والنجاح ودفعاني إلى البحث في أفق المعارف إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

- ✓ إلى الزوجة الكريمة.
- ✓ إلى العائلة والأصدقاء كل باسمه.
- ✓ إلى كل الإخوة والأخوات.
- ✓ إلى كل من ساعدني بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة أو تشجيع خالص.
- ✓ إلى كل من يسعى جاهداً إلى تطوير وطننا الحبيب والعالم العربي.
- ✓ إلى كل من امتدت يده إلى السماء داعيا لي بالتوفيق والنجاح.
- ✓ إلى كل من يبحث عن إطلالة نور العلم وشق طريق المعرفة.
- ✓ إلى كل هؤلاء أهدي عصارة جهدي المتمثلة في هذا العمل المتواضع.

تشكرات

الحمد والشكر لله عزّ وجلّ الذي انعم عليّ بإتمام هذا البحث، ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لكل من ساعدنا لإنجاز هذا البحث المتواضع بالأخص:

- أستاذتنا المشرفة الدكتورة: بن اسماعين حياة التي لم تبخل علينا بنصائحها القيّمة وتوجيهاتها الصائبة المرفقة بتشجيعات معنوية كبيرة.
- والشكر موصول الى لجنة التكوين في الماستر كل باسمه ورتبته على ما قدموه لنا في سبيل البحث العلمي .
- مسؤولي وإطارات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر السادة: بن عبيد فريد، رحمان أمال، أنفال نسيب، ... وغيرهم الذين قدموا لنا كل المساعدة والتوجيهات والنصائح.
- الأعزاء الذين غمروني بلطفهم وكرمهم من قريب أو من بعيد.

الملخص:

تمثل أزمة الغذاء الراهنة اكبر تهديد لاستقرار المجتمع الدولي إذ يعاني من خطر هذه المشكلة نسبة كبيرة من شعوب العالم وبدرجات متفاوتة ، وقد شهدت (2000–2011) زيادة كبيرة في أسعار سلع الغذاء الأساسية في العالم بلغت بحدود (240%) في مؤشر أسعار الأغنية الرئيسية و (269%) في أسعار الحبوب و(188%) في أسعار اللحوم و(346%) في أسعار الزيوت والدهون وقد يعود سبب ذلك إلى عدم سعي المجتمعات المعنية والنامية منها بشكل خاص لمعالجة مشكلة الغذاء في بلدانها بشكل جذري في حين تزداد حاجتها للغذاء بسبب ازدياد عدد أفراد مجتمعاتها بشكل كبير ، ولكون هذه المشكلة تعتبر من أكثر المشاكل تعقيدا وحساسية وإثارة للمشاكل الدولية في الوقت الحالي ولارتباطها المباشر بالمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المركزية فقد بات من الضروري العمل على دراسة أسبابها وتحليل آثارها وتشخيص احتمالاتها المستقبلية من أجل اقتراح المعالجات والحلول الجذرية الكفيلة بالتخفيف من آثارها . ولما كان محصول القمح من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في العراق ويدخل ضمن القوت اليومي لمعظم أفراد المجتمع، فقد تم اعتماده كحالة دراسية. وقد تم قياس حجم النقص الحاصل بين الطلاب السنوي والإنتاج حيث أظهرت النتائج وجود فجوة غذائية متنامية تتراوح بين (30–35) % من إجمالي حاجة البلد سنويا. وفي حالة استمرار الظروف على ما هي عليه فان حجم هذه الفجوة سيكون بعد خمسة سنوات (أي في عام 2018) يحاود (45%) من حجم حاجة البلد في عام 2018، لكلك أوردنا في نهاية البحث بعض المقترحات والتوصيات الأساسية الكفيلة بمعالجة موضوع الأمن الغذائي بشكل جذري.

Abstract:

Represent the current food crisis biggest threat to the stability of the international community suffers the risk of this problem, a large proportion of the world's peoples and to varying degrees, have seen (2000-2011) a significant increase in the prices of basic food commodities in the world stood up to (240%) in the food price index Home and (269%) in the price of grain and (188%) in the price of meat and (346%) in the prices of oils and fats have is due to not seek the concerned communities and developing ones in particular to address the problem of food in their countries drastically while increasing need for food because of the increasing number of members of their societies significantly. Because this problem is one of the most complex problems and sensitivity and exciting international problems at the moment and its direct political problems and social and economic central, it became necessary to work on the study of the causes and analyze its impact, diagnose prospects future in order to propose processors and radical solutions to mitigate their effects. As the wheat crop of agricultural crops strategy in Iraq and included in the daily diet for most of the population, has been adopted as a case study. Has been to measure the size of the shortfall between demand and annual production where the results showed the presence of growing food gap between (30-35) % of the total needs of the country annually. If conditions continue as they are, the size of this gap will be after five years (ie in 2018) up to (45%) of the size of the country's need in 2018. We therefore included at the end of the research some of the proposals and recommendations to address the basic issue of food security drastically.

مقدمة:

تسعى معظم دول العالم إلى إنشاء حالة من الأمن الغذائي وذلك من خلال عمليات الإصلاح التي تقوم بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويكون ذلك على المستويين: على المستوى الداخلي، خاصة فيما يتعلق بمواجهة الفقر وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.. الخ. وعلى المستوى الخارجي من خلال تفادي اللجوء إلى المديونية التي تؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات للدولة.

وفي الحقيقة تعيش دول الوطن العربي حالة من العجز الغذائي، فالإنتاج من الغذاء غير كافي لتغطية ما يقابله من استهلاك الأمر الذي يؤدي إلى التوجه نحو الاستيراد بمبالغ ضخمة، وهذا يعمل على إضعاف رصيد هذه الدول من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية.

كما أن إنفاق العديد من المبالغ الضخمة من قبل دول الوطن العربي كان على حساب الدفع بعجلة التنمية، الأمر الذي وقف أمام هذه الدول من استغلال ما هو متوفر لديها من موارد، ومن ثمة ضعف الكفاءة الإنتاجية وازدياد الفجوة الغذائية.

1-إشكالية الدراسة:

ما هو واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي؟ وماهي متطلبات تحقيقه في ظل التوجه الجديد نحو التنويع الاقتصادي؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي محددات الأمن الغذائي؟
- ما هو حجم التبعية الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي؟
- ماهي إمكانيات استراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي؟

فرضيات الدراسة:

- تقتصر محددات الأمن الغذائي على نسبة الأراضي الفلاحية والموارد المائية.
- يعاني الوطن العربي من تبعية غذائية تهدد أمنه الاقتصادي
- يلعب قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية أدوار هامة في تحسين وتحقيق التنمية المستدامة ودعم مجال الأمن الغذائي للوطن العربي.

2-أهداف الدراسة:

- الإحاطة بمشكلة الأمن الغذائي وعرض حجم الفجوة في دول الوطن العربي
- عرض الإمكانيات الفعلية لدول العالم العربي وسبل إستغلالها.
- عرض اليات التنويع الاقتصادي ومكانة الأمن الغذائي ضمن بنودها.
- عرض تجارب دولية في مجال تحقيق الأمن الغذائي ومحاولة إيجاد تصور للأمن الغذائي في الجزائر

3-أهمية الدراسة:

توضيح وتبيان أهمية الأمن الغذائي باعتباره فرع رئيسي من فروع الأمن الاستراتيجي على مستوى الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

4-أسباب اختيار الموضوع:

- يدخل الموضوع في صميم تخصص الطالب وهو اقتصاد دولي
- التعرف على اليات تحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الفجوة الغذائية في بلدان الوطن العربي.

– التعرف على أسباب فشل برامج الإصلاح التي قامت بها بلدان الوطن العربي في مراحلها التنموية.

5–الدراسات السابقة في الموضوع:

من بين الدراسات التي نجدها قريبة وتخدم موضوع دراستنا هي:

أ–دراسة فالحة قطاب "إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية" والتي تدور حول مدى تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي في الدول المغاربية. وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها أ ن العوامل المسببة لهذه التقلبات تتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة،والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي باستخدام المنتجات الغذائية، وتسارع معدلات الطلب العالمي على الغذاء، والمضاربات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية.

ب–دراسة برهوم عليه "انعكاسات تغير الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980–2016) والتي تدور حول مدى تأثير تقلبات السعر العالمي للقمح على تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج أهمها التأثير السلبي لتقلبات أسعار القمح على أوضاع الأمن الغذائي العالمي.

ج–دراسة سعيدة بوسعدة وحكيمة مختار رحماني "دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي" والتي تدور حول مدى مساهمة التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي. وقد توصلت الدراسة إلأى أنه رغم الجهود المبذولة لتحقيق تكامل غذائي عربي إلا أن هذه الجهود واجهت عدة صعوبات وعقبات من بينها عدو وجود مناخ استثماري مناسب بما في ذلك إصدار التشريعات والقوانين.

6–منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بكل جوانبها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بالوصف الدقيق لحالة الأمن الغذائي في الوطن العربي وعرض الاليات المناسبة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

7–حدود الدراسة:

أ–الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وأهم التحديات التي تواجهه لتحقيق تنويع اقتصادي من أجل تحريك عجلة التنمية.

ب–الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019

ج–الحدود المكانية:

يهتم موضوع الدراسة ببلدان الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة

8–هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

مبحث1: مفهوم الأمن الغذائي

مبحث2: أهمية وأهداف الأمن الغذائي

مبحث3: مداخل وسياسات الأمن الغذائي

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

مبحث1: قياس قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي

مبحث2: مؤشرات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي

مبحث3: مؤشرات الأمن الغذائي العربي

الفصل الثالث: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي

مبحث1: الإمكانيات المتوفرة في الوطن العربي والكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي

مبحث2: واقع الصناعة الغذائية في الوطن العربي وسبل تنشيطها

مبحث3: التجارب الدولية في مجال الأمن الغذائي وإمكانية الإستفادة منها

مبحث4: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المبحث الأول:

- **المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي:**

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الامن الغذائي وتختلف توجهات واضعيها فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها:

1-"يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم"

من خلال هذا التعريف، يتضح أ قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان النتاج الغذائي محليا أو مستوردا .وبالتالي فان تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما .حتى لو توفر الغذاء المطلوب في الاوق كما ونوعا، فان تحقيق الأمن الغذائي يقضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك .ولا يكو هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل أي توظيف أفراد المجتمع، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار (قصوري، 2012)

2- الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي .أما الأمن الغذائي النابي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسها توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعتاد أو الأقطار المعنية بميزة نابية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني

تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

أ: لقد صرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم تختلف اختلافات طفيفة في التفسير لكن يبدوا أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي ويمكن لهذه المبادئ كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي: (**امال، 2017، صفحة 100**)

- ✓ التأكيد على تحصيل الطعام وليس على عرضه.

- ✓ التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا إن النظرة الجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمرا بالغ الأهمية
- ✓ يشير التعريف إلى وفرة الغذاء وقدرة الحصول عليه.

أن هذا التعريف لا يدلنا على كيفية الحصول على هذا الغذاء من النتاج الوطني، أو عن طريق التبادل الدولي كما انه لا يراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك فالتعريف يبدوا أنه وفي لنهج المؤسسة الدولية في مقاومة النزعة الذاتية لمفهوم الأمن الغذائي والدفع أكثر فأكثر لتحرير التجارة الدولية وهذا هو الدور الذي تقوم به الآن المنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه النزعة مشوهة للتجارة الدولية.

ب: أما التعريف الثاني فقد عرفته: على أنه قدرة جهاز النتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع.

فبينما ترى البلدان المتقدمة، بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأنماط الموجودة، فإن البلدان النامية ترى أنه: يكفي توفير الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضما الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل، وقدرة جهاز النتاج لفلاحي الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية التغطية العجز عن طريق الاستيراد.

ج: أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فلقد عرفت الامن الغذائي على أنه:" توفير الغذاء بالكمية والتوعية اللازمين للنشاط

والحيوية وبصورة مستمرة لكل افراد الامة اعتمادا على الانتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النابية لنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتكم المادية" (**العجال و شيخاوي، 2018، صفحة 03**)

يعرف الأمن الغذائي حاب منظمة الاغذية والزراعة (Faq) بأنه ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية، الاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية.

يتحقق الامن الغذائي في الدولة عندما يكون إنتاج وتسويق وتنظيم تلك الدولة قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي النتاج المحلي وظروف الاسوق الدولية، ومن هنا يمكن اعتبار الأمن الغذائي من أهم وظائف الدولة الأساسية.

المطلب الثاني: تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأمن الغذائي: (world، 2002، صفحة 01)

استنادا إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمية للأغذية في روما الذي عقد في روما عام 1996: يتحقق الامن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة، ولا يعني هذا فقط وجوب توافر الكمية الكافية من الأغذية في بلد ما، بل أيضا يملك السكان القدرة على شراء تلك الاغذية، وكان الهدف الذي حدده مؤتمر القمة يقضي بخفض عدد من يعانون من انعدام الامن الغذائي من 800 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 1995 الى 400 مليون نسمة في عام 2015

وانطوى هذا المفهوم على توسيع كلي يتضمن السلامة الغذائية والتوازن في المكونات المغذية ليكون بذلك أكثر تعريف للأمن الغذائي ويؤكد هذا المفهوم أن" الامن الغذائي على المستويات الفردية والاسرية والوطنية والاقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الاوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية"

إن تعاريف الامن الغذائي متعددة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يرتكز البعض على ان الأمن الغذائي يعني "قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحلالات الحرجة و الطارئة الاستثنائية.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الأمن الغذائي:

المطلب الأول :أهمية الأمن الغذائي:

تمتلك استراتيجية الامن الغذائي هدفا يقتضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من اجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس والانتاج، من اجل الوصول الى الاكتفاء في استهلاك المواد الغذائية، وتكمن أهمية الامن الغذائي في عدة نقاط وهي :(**الدايم، 2020**)

-التشجيع على الاستثمار من اجل الحصول على دخل اضافي للأسر ،حيث يشجع ذلك الامر على زيادة كمية استهلاك الغذاء

-تتسبب الهجرة من الريف الى المدينة في زيادة استهلاك الاغذية بسبب فرص لعمل التي تتوفر لتلك الفئة، مما يساهم في حصولهم على الغذاء.

-عدد السكان في ازدياد دائم ،ولا شك بان هذه الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات أكبر ومجاراة الطلب المتزايد على السلع من اجل حماية نفساها من حصول العجز الغذائي (**world، 2002، صفحة 01**)

-زيادة الفاعلية الانتاجية للإنتاج الزراعي و ذلك عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة

-ارتفاع المستوى المعيشي لطبقة الريفيين ،ويكو ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، او من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

المطلب الثاني :الاهداف من تحقيق الامن الغذائي:

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية بصفة خاصة لتحقيق الاهداف التالية:

-زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة ان هذا الاخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها: (**للمعلومات، 2005، الصفحات 11-12**)

-زيادة عدد السكان او النمو الديمغرافي:

فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان وبالتالي فإن الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

-ارتفاع مداخل الأسر:

ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة مداخيل الأمر كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخيل إضافية وهو ما يشجع هذه الأسر على زيادة حجم استهلاكها من المواد الغذائية بحيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة

الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو لتصل إلى 0.6 وهو ما يعني أن الزيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار 6وهي نسبة لا يستهان بها.

-التحضير:

ينجز عن الهجرة المتزايدة للاكا نحو المدينة في حجم الاستهلاك من الموارد الغذائية وذلك نظرا لما توفر المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

–تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية، والادخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين النتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

–تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق عربية مشتركة

–الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تصطلع بدورها في التنمية الزراعية (**الغذائي، 2005، الصفحات 13–15**)

–إن تحقيق الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:

تعزيز التكامل الاقتصادي خاصة في الميدان الزراعي.

تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.

توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان الزراعي.

تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي) الدول والتكتلات الاقتصادية (بما يتماشى مع المصالح الاتية والمستقبلية للتنمية الزراعية.

مبحث الثالث: مداخل وسياسات الأمن الغذائي

المطلب الأول :سياسات الأمن الغذائي:

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

–السياسة الزراعية: يختلف مستوى السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف القطاع الزراعي، حيث تهدف هذه السياسية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين، وتحقق هذه الرفاهية من خلال تعظيم إشباع مختلف المستهلكين وكذلك تعظيم ربحية مختلف المنتجين في المجتمع، (**حمدان، 1999، الصفحات 57–59**) وبالتالي يمكن حصر أهداف السياسية الزراعية فيما يلي:

– التوزيع العادل والمناسب المصادر الثروة والدخل.

–تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ورفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجمالي بأقل جهد جماعي ممكن.

وتستخدم السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي من ضمنها:

– تحسين وصيانة التربة.

– حماية البيئة من التلوث بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة والمرتبطة بالغالب بآثار بيئية مثل استخدام المبيدات، والأغطية البلاستيكية والأسمدة الكيماوية.

– تطبيق الأنماط المحصولية والتي تخدم القضية الزراعية بطرفيها الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.

– سياسات التسويق الزراعي: (**رضوان، 2010، الصفحات 2–9**) يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، وهو بحق مستودع للأمن الغذائي ومصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، ولكن يعاني من مشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مستوى معيشي أفضل للعاملين فيه من مزارعين وفنيين وعمال ومهندسين وزراعيين، ولأهمية التسويق الزراعي كعنصر مكمل في الإنتاج الزراعي والجيد لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي من مزارعين ومستهلكين ومسوقين، لذلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه. وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير من إعداد البرامج والخطط من اجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة والتي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الزراعي في النقاط التالية:

– وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الزراعية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة بهدف استقرار الوضع الاقتصادي.

– العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن. – العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للمزارعين.

– الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الزراعي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.

– العمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

–سياسة الأسعار والدعم: (**العصفور، أكتوبر 2003، الصفحات 8–9**) إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الزراعية وتأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هاما في معدلات التضخم والبطال والنمو الاقتصادي وعليه فإن نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار وحيث أن الأسعار الزراعية تعاني من التقلب من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي.

وعلى وجه العموم فإن معظم السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدولة العربية قد تهدف الى:

– حل مشكل التنافسية بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة الإنتاج الغذائي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج.

– تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتحقيق أثر التقلبات السعرية العالمية.

– رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة.

– تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.

–زيادة الإنتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري، ومن أهم السياسات

السعرية المستعملة في بعض الدول العربية هي: (**العصفور، أكتوبر 2003، صفحة 10**)

أ–سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة التجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة.

ب –سياسة الدعم: وهي تحمل الدولة لفارق السعرين العالمي والمحلي للسلعة حيث يصبح سعر المستهلك (السعر المحلي أدنى من السعر العالمي) بغرض تعويض الفقراء والحيلولة دون تعرضهم لحالات سوء التغذية، (**حمدان، 1999، صفحة 60**) حيث تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية.

ج–سياسة الإعانة المالية: تسببها الحكومات ذات الوفرات المالية في دفع الإعانات المالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

إلا أن الاستفادة من هذه الإعانة يقتصر فقط على المزارعين الأغنياء في الدول الأوربية لكن الملايين من المزارعين الفقراء في البلدان النامية يعانون من آثار سياسة الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة نتيجة الإغراق الذي يسببه الدعم الزراعي. (**العيسى، 2006، صفحة 01**)

د–سياسة الأسعار التشجيعية: وهي تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي الشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ –سياسة الأسعار الجبرية: تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توافق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك.

و –سياسة ضريبة الدخل: وهي إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية.

– سياسة التجارة الخارجية: اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانيات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة، وقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد تمحورت هذه الإصلاحات على التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديرا واستيرادا بالإضافة إلى تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص. (**الزدبالي، ديسمبر 2009، صفحة 76**)

كما تؤثر التجارة الدولية بشكل حاسم في الحد من الجوع والفقر في البلدان النامية حيث تسمح الوصول إلى أسواق أكبر حجما وتتيح فرصا للتخصص في الإنتاج وبناء اقتصاديات الحجم الكبير.

وقد تكسب ذلك أهمية خاصة للبلدان النامية لاسيما الصغيرة، حيث يؤدي النطاق المحدود للأسواق المحلية فيها إلى عرقلة إمكانيات الاستفادة الكاملة من قدرات الإنتاج، كما تتيح التجارة في ذات الوقت فرصا للحصول على إمدادات أفضل وأرخص سعرا (بما في ذلك منتجات الأغذية)، وبقدر ما تحسن التجارة الدولية على النحو الاقتصادي، تؤدي المشاركة الموسعة في الأسواق العالمية إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وللاندماج في التجارة الدولية بالنسبة للأقطار العربية وعدم تأثرها بشكل سلبي من هذا الاندماج وجب على جميع الدول تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري، ومن بين المشاكل التي تشترك فيها محمل الدول العربية وان كانت بدرجات متفاوتة هي:

–ضعف البنى التحتية خاصة وسائل النقل والطرق وعدم كفاية فراغات النقل الجوي.

– ضعف الخدمات المساعدة مثل البحوث والإرشاد

– عدم وجود أو ضعف المؤسسات التي تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء على المستوى العام أو الخاص.

– عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات. (**العالم، 2003، صفحة 06**)

خامسا–سياسة تخزين المنتجات الزراعية: (**العصفور، أكتوبر 2003، صفحة 16**) تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند على عنصرين هما:

–تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.

–تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات (الحروب، الحصار، المقاطعة). وبالرغم من ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية خلال الفترة بين 2008 –2009 من الحبوب (من44.55 إلى49.17)، ومن السكر (من 26.32 إلى 26.52)، والألبان (من 74.12 إلى 74.37) (العربية، 2010، الصفحات 326-327)

إلا أن الإنتاج في المحصلة النهائية لا يفي باحتياجات السكان من الغذاء، وبالتالي فإن الوطن العربي يعتمد في جزء من غذائه على الخارج مما يجعله عرضة للمخاطر التي تهدد أمنه السياسي والاقتصادي، ولهذا تفرض هذه العوامل المقلقة والغير مستقرة وجود سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا كأحد الوسائل التي تحقق الأمن الغذائي وبالتالي الأمن السياسي والاقتصادي.

ويقودنا ذلك للوقوف على ماهية المخزون الغذائي وحجمه، فهناك نوعان من هذا المخزون هما:

–المخزون العامل: وهو ضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها.

–**المخزون الاستراتيجي**: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة، حيث يتوقف حجمه على الأهداف الدولة المستعدة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

سادسا–سياسة الاستثمار الزراعي: أولت الدول العربية اهتماما متزايدا للاستثمار الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية. (الزدبالي، ديسمبر 2009، صفحة 69)

حيث استهدفت سياسات الاستثمار في المنطقة العربية إجمالا إلى: (**الزراعية، 2007، صفحة 51**)

– توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة.

– الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الزراعية وتطوير البنية التحتية.

– ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الزراعة.

– تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية.

– استقرار النظام المصرفي وعدم وجود قيود على العلاقات المصرفية والمالية.

– عدم وجود قيود على التصدير.

وفي المنطقة العربية تتدني نسبة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك فإن رفع كفاءة الاستثمار الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وما لذلك من انعكاسات

ايجابية على تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي، كما أن الاستثمار في البنية الأساسية في المناطق الريفية له دور حيوي في تنشيط النمو الزراعي وتشهد الدول العربية تطورات هامة في تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وإقامة المشروعات الزراعية.

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

إن الدعوة إلى تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ليست جديدة، وقد ظلت أصداؤها تتردد على امتداد ما يزيد على ثلث قرن دون أن تحظى من أنظمة الحكم العربية بذلك الاهتمام الذي يخولها إلى إنجاز على أرض الواقع. ولذا لايزال الوطن العربي يعاني حالة من الانكشاف الغذائي، هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من حالة التبعية الشاملة لدول المركز في النظام الرأسمالي العالمي.

المبحث الأول: قطاع الزراعة والغذاء العربي (إطلالة كلية)

يزخر الوطن العربي بموارد زراعية عظيمة تتمثل في وفرة الأراضي الزراعية ومصادر الماء وفي كنوز الظروف المناخية إضافة إلى ثروة مالية متعاظمة، ومن شأن هذه العناصر أن توفر فرصا واسعة لمضاعفة الإنتاج العربي من السلع المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

1-الموارد الأرضية:

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.4 مليار هكتار وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار أي نحو 14.07 % من المساحة الكلية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار حيث تشكل حوالي 34. 3 % من المساحة القابلة للزراعة، وترك نحو 14.7 مليون هكتار بورا مما يمثل انخفاضا بنسبة 16.8 %بالمقارنة مع 2008. (العربي، 2011، صفحة 47) ومن الأراضي التي زرعت بالمحاصيل الموسمية ل 62.3 مليون هكتار منها 35.7 مليون هكتار أراضي مطرية و10.7 مليون هكتار أراضي زراعية مروية. (مصطفى، صفحة 139)والجدول التالي يبين.

الجدول: (2-1): البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي ونسبها العامة بنية الأراضي

بنية الأراضي	المساحة المقدرة بالمليون هكتار	% من المساحة الكلية
أراضي قابلة للزراعة	197	14.07
أراضي مزروعة منها	68.8	
مراعي طبيعية	496.57	35.47
غابات	95.26	6.80
الصحاري	661.17	43.66
المجموع	1400	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات ال زراعية العربية لسنة 2010

وتتسم الأراضي في الوطن العربي بانخفاض نسبة الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي منها إلى المساحة الكلية، حيث لا تتعدى هذه المساحة 14.7 مليون هكتار وهي أقل من نظيراتها على مستوى العالم، وتعتبر هذه المساحة ذات أهمية بالغة نظرا لقلة الأمطار ومحدودية الموارد المائية بالإضافة إلى إمكانية إعادة تأهيلها. (مصطفى، صفحة 139)

2-الموارد المائية:

يعتمد العالم العربي في تأمين حاجته من المياه على خمسة مصادر ثلاث منها تقليدية وهي الأمطار، المياه السطحية، المياه الجوفية، واثنان غير تقليديان هما مياه التحلية ومياه التنقية (إعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (257.5) مليار متر مكعب منها موارد تقليدية ب 245.6

مليار متر مكعب بنسبة (95.4%) وغير تقليدية ب 11.9 مليار متر مكعب بنسبة 4.6% من إجمالي الموارد المائية. (الغذائي ت.، 2010، صفحة 08)

تقدر الموارد السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار متر مكعب سنويا حيث تستعمل لأغراض الري وتستحوذ الزراعة بحوالي 89% بينما القطاع المنزلي 6% والصناعي ب 5%.

الجدول (2-2): الموارد المائية في الوطن العربي حسب مصدرها

الوحدة: مليار متر مكعب

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة والسطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية لمتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المناخ		مياه تنقية	مياه تحليه	
209	8400	45	42	254	9.7	2.5	266

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي، ص 49

تأتي غالبية موارد المياه السطحية في الوطن العربي من خارج الإقليم (كالنيل والفورات) على اعتبار أن البلدان العربية التي تقع ضمن حوض النيل والفورات هي دول المصب وليست المنبع.

ومن شأن هذا أن يرهن مستقبل التنمية الزراعية لقيود وضغوط سياسية ما لم يتم إقرار استراتيجية التحرك لسد العجز المائي الحالي في البلدان العربية والمقدر بنحو 58 مليار متر مكعب والمتوقع أن يصل إلى 78 مليار متر مكعب في عام 2030. (مصطفى، صفحة 139)

3-الموارد البشرية: بلغ عدد السكان في البلدان العربية في عام 2007 نحو 326.731 مليون نسمة، منهم 145.1 مليون نسمة (44. 4%) في الريف و 181.8 مليون نسمة (55.6 %) في الحضر وبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي في نفس العام 25.1 مليون عامل أي حوالي 17.3 % من إجمالي العمالة الكلية، (مصطفى، صفحة 139) وتتباين نسبة القوى العاملة في الزراعة الإجمالية بدرجة كبيرة وتوزعت نسبة القوى العاملة في الزراعة الإجمالي إلى ثلاث فئات عام 2006 على النحو التالي :

-الدول التي لا تقل فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة عن 30% إلى القوى العاملة الإجمالية وتشمل ستة دول هي: الصومال، موريتانيا، السودان والمغرب ومصر وعمان.

- الدول التي تبلغ فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة من 11 إلى 29% من القوى العاملة الإجمالية وتشمل ستة دول هي: اليمن والعراق وسوريا والجزائر وتونس.

- الدول التي تقل فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة عن 10% وهي ستة دول هي: السعودية والإمارات والأردن وليبيا والبحرين ولبنان. (القاسم، 2010، صفحة 23)

4-الإنتاج الحيواني:

بفضل الله ثم بفضل توفر الأراضي الخصبة ومصادر الماء من أعلاف ومخلفات النبات والأشجار فإن الوطن العربي يملك ثروة كبيرة من الأغنام والحياة البرية تقدر ب 70.107 مليون رأس بقر وجاموس، بينما بلغت أعداد الأغنام والماعز ب 308.864 مليون رأس (مصطفى، صفحة 140)، حيث يتميز نظم تربية هذه الثروة في الدول العربية بالتنوع، مما غلب عليها نظام الرعي المتنقل، إلا أن هذا النظام يكتنفه العديد من المعوقات والتي تتمثل في تعرض تلك الثروة الى المرض وانخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية السائدة.

وقد اعتمدت معظم الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية، أسلوبين ويتمثل الأول في التوسع الأفقي من خلال التركيز على زيادة الأعداد، أما الثاني فيرتكز على زيادة إنتاجية اللحم واللبن والصوف، وكانت محصلة تلك الجهود هو زيادة أعداد الحيوانات خلال الفترة (2000-2010) بمعدلات نمو مقبولة سنويا (الموحد، 2011، صفحة 56) إذا تحققت زيادة عديدة من حوالي 316 مليون رأس أغنام وأبقار إلى حوالي 371مليون رأس، إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية، مما انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية من اللحم واللبن.

الجدول (2-3): تطور أعداد الحيوانات والدواجن

الوحدة: ألف رأس

*اعتبرت الوحدة الحيوانية معادلة بصورة متوسطة وتقريبية لرأس بقر واحد أو 8 رؤوس غنم، او 800 دجاجة.

2000					2010				
أبقار	أغنام	دواجن	الإجمالي	نصيب الفرد من الإجمالي	أبقار	أغنام	دواجن	الإجمالي	نصيب الفرد من الإجمالي
60735	255597	570252	86252	-	68438	302520	670520	041865	-
*60735	31950	1900	94585	0.340	68438	37863	2235	108536	0.307

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 57

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تراجع في نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية الزراعية من 0.340 وحدة حيوانية عام 2000 إلى حوالي 0.307 وحدة حيوانية عام 2010 أي بمعدل نمو سالب قدره 01% ، ويعود هذا التراجع الى الظروف المناخية والجفاف والرعي الجائر وضعف الإمكانات التنموية .

5-الإنتاج السمكي:

يزخر الوطن العربي بثروة سمكية متنوعة، حيث يبلغ طول السواحل البحرية للدول العربية حوالي 23 ألف كيلومتر ، بالإضافة إلى المسطحات المائية الداخلية التي تقدر مساحتها بحوالي 7 مليون هكتار (العربي، 2011، صفحة 57)، ويقدر المخزون السمكي في البلدان العربية مجتمعة حوالي 3.618 مليون طن عام 2007 مقارنة بحوالي 3.062 مليون طن عام 2000 ، أي بنسبة تغيير % 2.4 ، الأمر الذي أنعكس بشكل واضح على متوسط نصيب الفرد

السنوي من الإنتاج السمكي، الذي وصل إلى حوالي 11كغ /في موريتانيا و73كغ في سلطنة عمان والى 20 كغ في مصر و أقل من 4كغ في عدد من البلدان العربية .

الجدول (2–4): توزيع الإنتاج السمكي العربي على مختلف المناطق الساحلية العربية 2007

المنطقة	النسبة المؤية
بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط	33.2
بلدان الخليج العربي وبحر العرب	18.9
البحر الأحمر والمحيط الهندي	2.7
بلدان المحيط الأطلسي	45.2
المجموع	100.0

المصدر: محمد سمير مصطفى، مرجع سابق ذكره، (مصطفى، صفحة 140)

إن من بين السباب التي أدت إلى ضعف الإنتاج السمكي في الأقطار العربية وعجزه أن يكون مكونا له قيمة ووزنه في المركب الغذائي العربي هي:

-الاعتماد على الطرق الصيد التقليدية.

- ارتفاع تكلفة النقل والتخزين.

- عدم استقرار أسعار الأسماك وارتفاعها بشكل مستمر.

- ضعف نوعية الموارد البشرية العاملة في الاقتصاد السمكي.

- ضعف خدمات التسويق.

- ضعف قنوات التمويل الميسر لصغار الصيادين. (**مصطفى، صفحة 140**)

المبحث الثاني: واقع الزراعة والغذاء في الدول العربية

تمهيد :

انعم الله سبحانه وتعالى على العالم العربي بالعديد من النعم والخيرات التي تكفل له أمن غذائي وفير، ورغم ذلك مازالت معظم الدول العربية تعمد في جزء كبير من غذائها على دول الشرق والغرب وذلك راجع في الأساس الأول إلى تخلف قطاعها

لأوضاع الزراعة في الدول العربية يجد أن هناك معالم الزراعي الذي يعاني من عدة مشاكل حاليا دون النهوض به، فالمتفحص واضحة لأزمة زراعية كبيرة، فالطاقة الإنتاجية الحالية لمعظم الدول العربية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، وقد تزداد الواردات الغذائية لسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، ويمكن توضيح هذا الواقع من خلال مايلي:

1- حجم الإنتاج الزراعي في الدول العربية:

يأتي الوطن العربي في صدارة المناطق التي تشكو من خلال جسيم في أمنها الغذائي وذلك بالاعتماد على الأقطار الخارجية في تأمين احتياجاتها، ويأتي ذلك نتيجة لبؤس حجم إنتاجها من المحاصيل المختلفة، وفيما يلي عرض لحجم الإنتاج من المحاصيل المختلفة. الجدول (2-5): الناتج الزراعي الإجمالي للدول العربية 2006-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2010	2009	2008	2007	2006	الدولة
730	649	542	433	389	الأردن
2.611	2.609	3.504	2.612	2.614	الإمارات
93	84	72	67	54	البحرين
3.175	3.554	3.963	3.688	3.457	تونس
13.471	12.751	11.197	10.105	8.805	الجزائر
36	33	32	28	25	جيبوتي
11.204	11.045	10.947	10.708	10.473	السعودية
22.754	18.675	17.922	16.364	14.275	السودان
12.015	12.241	10.741	8.400	7.070	سوريا
820.00	822.00	82.00	820.00	820.00	الصومال
7.294	5.219	4.477	4.335	3.796	العراق
857	673	610	425	498	عمان
314.56	234.55	234.55	294.67	267.91	فلسطين
92	87	74	69	64.00	قطر
262	255	268	244	240	الكويت
1.963	1.707	2.313	1.955	1.752	لبنان
1.631	1.906	1.630	1.512	1.254	ليبيا
29.135	24.501	20.520	17.496	14.213	مصر
12.510	13.582	11.202	9.147	9.946	المغرب
575	560	402	354	304	موريتانيا
3.492	3.235	2.972	2.484	1.984	اليمن
124.183	113.633	103.385	90.526	81.212	الجملة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة، 2009، الملحق الإحصائي ص 287

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة، 2010، الملحق الإحصائي ص327

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة، 2011، الملحق الإحصائي ص 307 بالرغم من أن إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية يشهد ارتفاعا ملحوظا ومستمرا خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن القيمة المحققة تعتبر ضعيفة بالمقارنة بالموارد الطبيعية المتوفرة لدى المنطقة العربية، ويعود ضعف الناتج الزراعي العربي إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهه والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (غربي،، 2010، صفحة 90)

- أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات الطابع صحراوي أو صخري وأنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

– أن الكثير من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأخطار والتي يصعب التحكم فيها.

– أن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى الإهمال وسوء الإدارة.

– تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة التربة، وسوء فلاحتها، ورداءة أنواع بذورها.

– انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة.

– عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطويرها.

– عدم توفر نظام قادر على توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

–عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين بالحصول على قروض فلاحية بشروط ميسورة.

– قلة أو عدم وجود طرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.

2–معدلات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في الوطن العربي:

إن لمؤشرات الاكتفاء الذاتي دور كبير في معرفة القدرات الذاتية للطاقات الانتاجية وذلك لمحاكمة الطلب المتنامي على السلع الغذائية وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية، وتعتبر هذه السلع ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة بالوطن العربي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2–6): نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموع السلع الرئيسية 2005–2010

الإجمالي	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحبوب والدقيق	49.7	56.3	48.0	45.4	49.2	46.9
(القمح والدقيق)	49.9	85.0	46.8	41.7	49.3	46.4
(الشعير)	32.4	41.6	30.3	21.6	42.4	20.0
(الأرز)	70.6	74.6	73.8	74.1	58.6	58.9
(الذرة الشامية)	36.2	38.1	33.5	35.3	38.3	31.6
البطاطس	100.6	101.0	98.5	101.5	99.2	98.7
سكر (مكرر)	38.5	33.4	28.5	29.2	26.5	28.0
بقوليات	56.2	59.8	64.6	56.2	57.7	57.9
زيوت وشحوم	28.1	27.8	37.7	36.8	31.3	34.6
الخضروات	100.1	99.7	102.5	101.8	103.2	101.9
الفواكه	95.6	96.8	97.6	98.1	100.3	98.4
لحوم	80.9	81.3	81.6	81.9	78.5	77.5
الألبان ومنتجاتها	71.4	70.9	68.6	70.1	75.4	74.0
البيض	95.9	96.4	98.6	98.8	92.0	36.0
الأسماك	103.1	103.8	105.7	105.9	108.3	109.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2008، ص 340.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2010، ص320.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة، 2011، ص355.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادات وانخفاض في معدلات الاكتفاء الذاتي وهذا راجع لتباين حجم الإنتاج وكذلك الكميات المتاحة للاستهلاك في الوطن العربي وبصفة عامة يمكن تقسيم السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها خلال الفترة 2000-2009، كمايلي:

المجموعة الأولى: وتشمل السلع ذات اكتفاء مرتفع بحيث حققت عام 2009 اكتفاء وفائضا للتصدير، ولقد بلغت السنة 108% للأسماك، 103%، للخضروات 100% للفاكهة و99% للبطاطس.

المجموعة الثانية: وهي السلع ذات معدلات اكتفاء متوسط وتضم البقوليات ب 58% والألبان 74% واللحوم ب:78%.

المجموعة الثالثة: تشمل السلع ذات معدلات اكتفاء منخفض وتشمل سلع العجز الغذائي لمجموع الحبوب وفي مقدمتها القمح ب 49% والزيتون 31% والسكر 26%.

3-تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي: إن اللجوء إلى الاستيراد ما هو إلا محصلة لعدم التمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث قامت الدول العربية باستيراد منتجاتها الزراعية من الدول الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي المتوسط السنوات 2002-2006 والسنوات 2008-2010.

الجدول (2-7): الواردات الزراعية والغذائية لسنوات (2002-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2006-2002		2008		2009		2010	
	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
الأردن	1297.60	1023.69	2901.31	2637.87	14272.07	2487.51	2559.87	2254.01
الإمارات	3152.23	1023.94	4544.00	3611.95	2110.00	4544.00	8279.79	3611.95
البحرين	527.83	2846.94	586.19	527.99	11797.61	586.19	856.19	527.99
تونس	1418.90	495.76	2446.12	1983.74	23086.65	2446.12	2631.72	1535.99
الجزائر	4198.20	860.51	9242.16	7191.50	39297.54	7252.07	7826.71	5515.01
جيبوتي	121.27	3045.74	143.03	48.42	410.00	143.03	143.03	48.42
السعودية	7063.66	43.80	17721.86	16606.87	115278.05	17721.86	17147.81	16874.93
السودان	825.41	6373.25	963.37	258.92	9690.90	461.71	602.69	313.40
سوريا	1108.28	437.34	136.08	128.44	15293.70	3141.35	3107.40	2652.71
الصومال	195.35	858.43	527.06	437.35	944.00	527.06	527.06	437.35
العراق	1769.83	165.43	1997.10	1819.79	29020	1997.10	1354.31	1174.31
عمان	2968.97	1590.33	1235.82	630.15	23041.42	2968.97	944.31	944.31
فلسطين	315.40	2424.24	342.68	286.43	3141	342.68	342.68	286.43
قطر	327.78	225.85	410.00ت	223.57	21994.64	410.00	1555.06	1451.80
الكويت	1401.84	1059.41	1919.93	1254.50	23587.70	1919.93	1919.93	1254.50
لبنان	1600.09	1027.77	2268.76	1394.39	11815.30	2268.76	2268.76	1394.39
ليبيا	1332.24	1132.03	2093.32	1828.80	20460	2093.32	2093.32	1828.80
مصر	3292.24	3044.61	7923.05	7471.60	45243.48	6939.72	9271.36	8599.31
المغرب	2051.77	1553.03	6021.00	3982.63	32352.96	4232.86	4910.55	3159.44
موريتانيا	173.36	152.32	94.25	84.01	396.79	94.25	94.25	84.01
اليمن	1120.70	1025.73	2402.94	2366.63	9170.76	2255.73	2372.48	2361.68
الجملة	**34588.45**	**27790.64**	**65279.79**	**55178.80**	**566557.88**	**64742.06**	**70539.28**	**56310.75**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2009، المجلد 29، ص 131.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010، المجلد 30، ص134.

يوضح الجدول أعلاه أن الدول العربية في معظمها دول مستوردة للسلع الغذائية، حيث نلاحظ أن الواردات الزراعية العربية قد شهدت ارتفاعا خلال سنة 2009 إذ بلغت 566557.88 مليون دولار أمريكي في حين قدرت في متوسط الفترة 2002-2006 ب 34588.45 مليون دولار أمريكي، وهو ما يوضح أن هذه الواردات في تزايد مستمر. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية باعتبارها منتج زراعي حيث يبين نفس الجدول أن هذه المنتجات قد سجلت ارتفاعا مستمرا خلال كل السنوات حيث ارتفعت من 27790 64مليون دولار أمريكي في متوسط الفترة 2006 -2002 إلى 55178.80 مليون دولار أمريكي سنة 2008 انخفاض قليل 54912.04 مليون دولار أمريكي سنة .2009

4–حجم الإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: تعتبر المنتجات الحيوانية والسمكية في صدارة المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني، بشقيه اللحوم الحمراء والبيضاء، ومع ذلك فإن إنتاج الوطن العربي من هذه السلع يسير بوتائر جد متواضعة لا صلة لها بحجم الموارد المتاحة في الوطن العربي من جهة وبالمقارنة مع العالم من جهة ثانية.

الجدول (2–8): تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

الوحدة: ألف طن

	2005	2007	2008	2009	2010
اللحوم الحمراء	4.184	4.477	4.675	5.017	4.977
اللحوم البيضاء	3.039	2.811	2.856	3.001	3.095
الألبان	24.156	25.577	25.919	26.165	26.281
البيض	1.264	1.434	1.472	1.479	1.569

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص312

تعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية من اللحوم الجيدة، حيث تتراوح وزن الذبيحة بين 10–20كغ مقابل متوسط يبلغ 15 كغ على المستوى العالمي، الأمر الذي يشير الى توفر ميزة نسبية في الدول العربية لتربية المواشي، غير أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان تعتبر متدنية في الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 33% من مستوى الإنتاجية في استراليا و20% من مستواها في الولايات المتحدة و14% من مستواها في أوروبا. (الزراعي، 2011، صفحة 61) ويعود أسباب تدني الإنتاج الحيواني في الوطن العربي إلى جملة من المعوقات أهمها: (مصطفى، صفحة 141)

- ضعف المراعي المرتبطة بتدني معدلات الأمطار.
- غياب المراعي التام في بعض البلدان العربية.
- تدني السلالات، فضلا عن الاستعانة بما في الشغل الذي يضعف قدرتها على إنتاج اللحوم الألبان.
- ضعف الصلة بين المربين ومراكز البحث العلمي.
- ضعف قنوات التسويق والتصنيع المنتجات اللحوم.
- انتشار أمراض الحيوانات، وقلة الرعاية الطبية.

5–مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي:

لم تكن الدول العربية في منأى عن مشكلة الأمن الغذائي التي مست العالم خلال فترات مختلفة من التاريخ، ولا زالت هذه المشكلة تتصدر المشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر (غردة،، 2012، صفحة 11)، بل إنها تزداد حدة إذ تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009 الصادر عن الصندوق النقد العربي والذي جعل المحور الأساسي له (الأمن الغذائي في الدول العربية) أن قيمة الفجوة الغذائية تزداد من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 23.8 مليار دولار خلال الفترة 2007 – 2000 أي بمعدل نمو سنوي 8%، فقد أضحت حوالي 50% عام 2007 ويأتي القمح في الصدارة ب أكثر من 50 % من قيمة فجوة الحبوب وحوالي 28% من إجمالي الفجوة الغذائية لعام 2007 ويليه الشعير والأرز % 2.8 وحوالي % 6.6 قيمة الفجوة على الترتيب خلال نفس العام. (الموحد، القطاع الزراعي، 2009، صفحة 178) قمح. بطاطس. سكر. البقوليات. الزيوت النباتية. الفواكه. اللحوم. الألبان ومشتقاتها.

الشكل (2–1): نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية لعام 2007

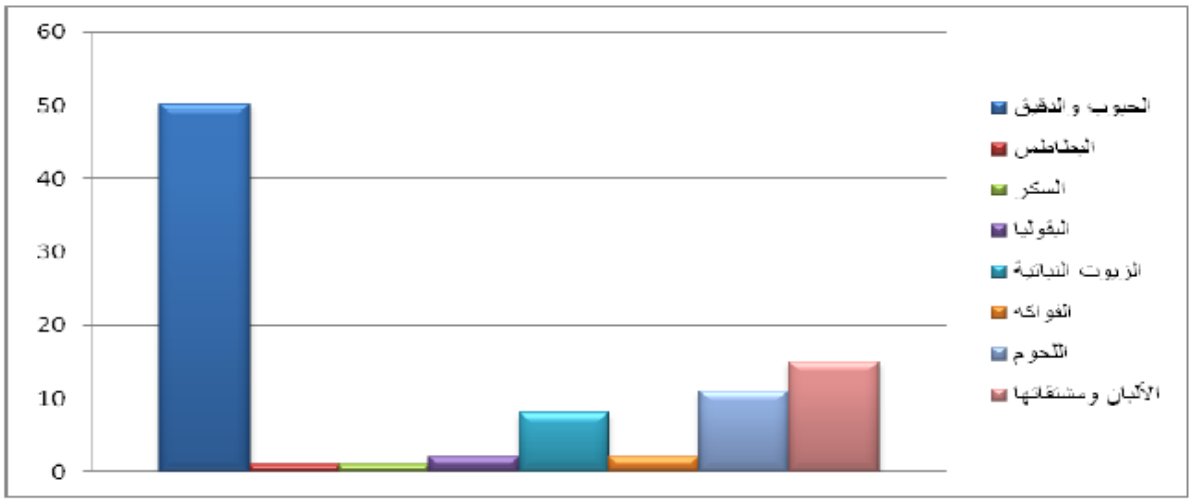

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 178

بلغت نسبة مساهمة السكر والزيتون النباتية 11 و8% على التوالي في حين ساهمت المنتجات الحيوانية بحوالي 26 % من قيمة الفجوة، وقد سجلت الفواكه والبطاطس نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بينما حققت مجموعتا الخضر والأسماك فائضا تجاري، وفي ظل أوضاع الغذاء هذه يمكن توزيع البلدان العربية إلى أربعة فئات من حيث مستوى العجز الغذائي.

الفئة الأولى: وتضم الصومال حيث تتسم بعدم فاعلية إعادة توزيع الغذاء حيث تكمن المشكلة في عدم كفاية الغذاء بسبب الارتفاع الأهمية النسبية للفقر.

الفئة الثانية: وتضم اليمن والسودان إذ لم يعد متوسط نصيب الفرد فيها كافيا لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثار ايجابية للقضاء على العجز الغذائي وتكمن المشكلة في ضم بعض الدول المنخفضة الدخل والتي يجتمع أفراد مجتمعها بقدرات شرائية

منخفضة.

الفئة الثالثة: وتضم كلا من الجزائر والأردن والعربية السعودية والكويت حيث يشي متوسط إعادة توزيع هذه الإجراءات من إحداث آثار ايجابية.

الفئة الرابعة: تشمل كلا من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثارا في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.

المبحث الثالث: قياس قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي

جدول رقم (54) فاقد وهدر السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي عام 2017م (مليون طن)

المجموعات السلعية	الإنتاج	مرحلة الإنتاج	مرحلة ما بعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الإجمالي	نسبة من إجمالي الفاقد والهدر (%)
مجموعة الحبوب	47.96	2.874	3.838	0.955	1.919	4.793	14.38	18.62
البطاطس	13.62	0.20	0.31	0.39	0.16	0.23	1.29	1.67
جملة البقوليات	1.38	0.004	0.002	0.002	0.001	0.001	0.01	0.01
البذور الزيتية	7.72	0.179	0.46	0.54	0.15	0.15	1.48	1.92
جملة الخضر	71.36	10.254	4.48	5.61	7.29	6.17	33.80	43.78
جملة الفاكهة	37.10	3.284	3.01	3.61	4.49	3.89	18.28	23.68
جملة اللحوم	9.79	0.098	0.02	0.43	0.43	0.6	1.58	2.04
الأسماك	5.23	0.031	0.2	0.4	0.4	0.2	1.23	1.59
الألبان ومنتجاتها	28.00	0.458	1.66	0.55	1.94	0.55	5.16	6.68
الإجمالي	222.16	17.38	13.98	12.49	16.78	16.59	77.21	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (37)، 2017م.

-**الفجوة الغذائية في الوطن العربي**: قدرت الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2009 – 2017م) على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية بفرض عدم وجود مخزونات مرحلة وبدون تضمين التجارة الغذائية العربية البينية إذ أن الفجوة الغذائية العربية تعني بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي، ويوضح الجدول رقم (54) أن قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية التي لا تتضمن السلع الغذائية المصنعة والبن والكاكاو والشاي تراجعت من نحو (39.3)مليار دولار لمتوسط الفترة 2009 – 2015م إلي نحو (33.6)مليار دولار عام 2017م، بنسبة انخفاض بلغت نحو (14.5 %) عن متوسط الفترة (2009 –2015م ونحو (2.6 %) عن عام 2016م.

وتبين بيانات الجدول رقم (55) أن مجموعة الحبوب تساهم وحدها بنحو (50.93 %)من قيمة العجز، بينما تساهم اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والسكر ولحوم الدواجن والبقوليات بنحو (10.81%)، (9.46%) (8.73%) (7.38%) (7.31%) (3.48%) لكل منها على التوالي، أي أن هذه السلع مجتمعة تساهم بنحو (98.1%) من قيمة العجز الغذائي عام 2017م.

وعلى الجانب الأخر تحقق الدول العربية فائضا تصديرية في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2017م نحو (2.4) مليار دولار، ساهمت في الخضر بنحو (1.5) مليار دولار، والفاكهة بنحو (0.83) مليار دولار. (الزراعية ا.، 2017، صفحة 90)

جدول رقم (55) قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2009 ـ 2017م

	متوسط الفترة (2009ـ2015م)	2016	2017
مجموعة الحبوب (جملة)	21632.3	18132.1	18305.0
القمح والدقيق	10076.7	9056.4	9109.1
الذرة الشامية	4593.3	4106.7	4145.2
الأرز	4191.2	3239.5	3400.3
الشعير	2717.8	1657.6	1529.5
الذرة الرفيعة والدخن	65.8	58.2	92.4
البطاطس	129.4	438.7	288.8
جملة البقوليات	820.8	1046.6	1250.2
جملة الخضر	(1178.2)	(708.3)	(1511.7)
جملة الفاكهة	436.8	480.9	(844.0)
التمور	(472.2)	(654.1)	(827.9)
السكر	3131.1	2423.1	2653.7
جملة الزيوت والشحوم	3025.2	1959.2	3136.3
جملة اللحوم	7989.5	6927.9	6515.4
لحوم حمراء	4147.6	3878.1	3886.4
لحوم بيضاء	3841.9	3049.8	2629.0
الاسماك	125.1	360.7	308.8
البيض	183.0	315.0	86.2
الألبان ومنتجاتها	2994.4	3127.0	3399.6
جملة العجز	40467.7	35211.2	35944.0
جملة الفائض	(1178.2)	(708.3)	(2355.7)
إجمالي قيمة الفجوة	39289.5	34502.9	33588.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (37)، 2017م.

وعلى مستوي أقاليم الوطن العربي يساهم اقليم شبه الجزيرة العربية بنحو (40.18 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية لعام 2017م بينما يساهم المغرب العربي بنحوٍ (22.99 %) والاقليم الأوسط بنحو (22.17 %)، واقليم المشرق العربي بنحو (14.66 %) وعلى المستوي القطري تساهم كل من الجزائر ومصر والسعودية والامارات والعراق ما نسبته (71.79 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية لعام 2017م، وتتوزع هذه النسبة على الدول الخمس بحوالي: (18.99 %) (17.61%) (17.19 %) (10.82 %) (7.09 %)

على التوالي، جدول رقم (56) جدول (59).

جدول رقم (56) نصيب الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية للفترة 2009 ـ 2017م

الدولة	متوسط الفترة (2009-2015)		2016		2017	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الأردن	878.43	2.24	1052.37	3.05	1170.31	3.48
سوريا	651.23	1.66	407.37	1.18	373.38	1.11
العراق	2139.43	5.45	2715.79	7.87	2380.03	7.09
فلسطين	397.43	1.01	373.42	1.08	21.51	0.06
لبنان	1001.48	2.55	814.74	2.36	978.38	2.91
المشرق العربي	5068.00	12.90	5363.69	15.55	4923.61	14.66
الإمارات	4261.97	10.85	3971.85	11.51	3633.78	10.82
البحرين	461.30	1.17	475.26	1.38	228.01	0.68
السعودية	8532.98	21.72	5365.86	15.55	5774.15	17.19
عمان	469.53	1.20	308.92	0.90	250.23	0.74
قطر	886.46	2.26	879.24	2.55	542.94	1.62
الكويت	1706.80	4.34	1493.69	4.33	1632.30	4.86
اليمن	2126.33	5.41	1425.79	4.13	1434.89	4.27
شبه الجزيرة العربية	18445.37	46.95	13920.62	40.35	13496.29	40.18
تونس	205.06	0.52	251.21	0.73	486.49	1.45
الجزائر	6071.41	15.45	5737.12	16.63	6342.25	18.88
ليبيا	1361.93	3.47	848.69	2.46	607.97	1.81
المغرب	664.62	1.69	916.58	2.66	266.91	0.79
موريتانيا	15.51	0.04	33.95	0.09	18.37	0.05
المغرب العربي	8318.53	21.17	7787.54	22.57	7721.99	22.99
جزر القمر	99.14	0.25	54.32	0.16	56.44	0.17
جيبوتي	405.74	1.03	522.79	1.52	290.82	0.87
السودان	313.85	0.80	607.66	1.76	269.05	0.80
الصومال	474.26	1.21	645.00	1.87	914.18	2.72
مصر	6164.64	15.69	5601.33	16.23	5915.91	17.61
الاقليم الأوسط	7457.63	18.98	7431.09	21.54	7446.39	22.17
الوطن العربي	39289.54	100.00	34502.94	100.00	33588.28	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (37)، 2017م.

شكل رقم (59) نصيب الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2017م

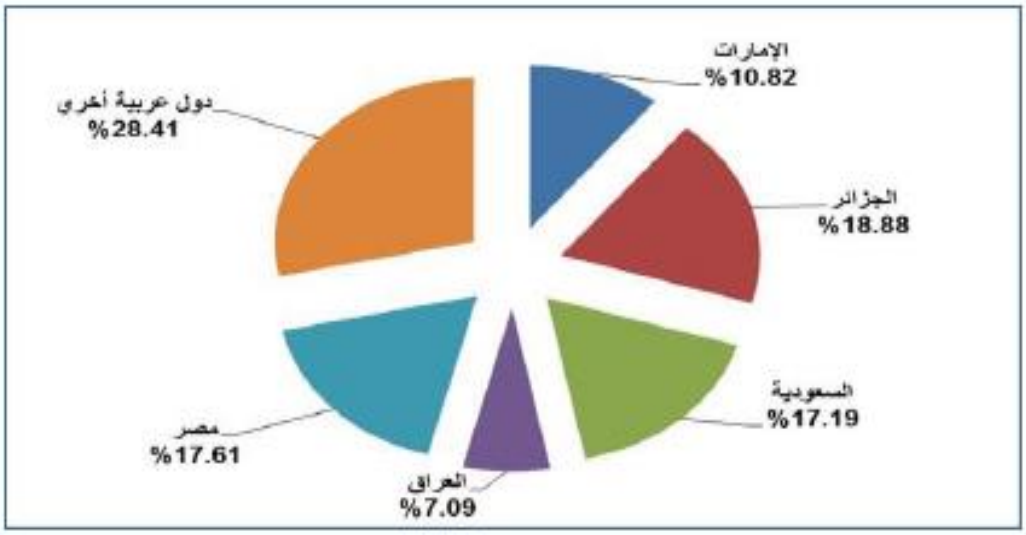

المبحث الثالث: مؤشرات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي

1-مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

1 .1 .1مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أ-التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب: يشير نمط الغذاء العربي إلى أن مجموعة الحبوب تعتبر من أهم مجموعات الغذاء الرئيسية للمستهلك العربي، وتضم مجموعة الحبوب في الوطن العربي القمح، الذرة الشامية، الشعير، الأرز والذرة الرفيعة. ويوضح الجدول (1-1) أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب قد شهد تطورا ملحوظا في العامين الأخرين، حيث ارتفع من حوالي 52.6 مليون طن عام 2005 إلى حوالي 62.0 مليون طن عام 2006 وبمعدل ارتفاع يقدر بنحو 18%، ويقدر الإنتاج العربي من الحبوب عام 2007 بنحو 62.5 مليون طن. بينما تراجع الإنتاج العالمي من مجموعة الحبوب بين عامي 2005-2006 بنحو 2.1 %حيث انخفض الإنتاج من حوالي 2268 مليون طن عام 2005 إلى نحو 2221 مليون طن عام 2006، إلا أن عام 2007 شهد ارتفاع حجم الإنتاج العالمي ليصل إلى نحو 2313 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.1 % عن إنتاج عام 2006.

يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، حيث يمثل نحو 50% من إنتاج هذه المجموعة، وقد ارتفع إنتاج القمح العربي من حوالي 25.6 مليون طن عام 2005 إلى نحو 31.3 مليون طن عام 2006 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 22.3 % واستقر الإنتاج عند 31.4 مليون طن عام 2007. كما ارتفع الإنتاج العربي من محاصيل الأرز، الشعير والذرة الرفيعة بكميات مقدرة بين عام 2005 وعام 2007، حيث ارتفع إنتاج الأرز من نحو 6.61 مليون طن إلى نحو 7.3 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.5 %، وارتفع إنتاج الشعير من حوالي 4.55 مليون طن إلى نحو 7.05 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 45.8 %، كما ارتفع إنتاج الذرة الرفيعة من حوالي 6.61 مليون طن إلى حوالي 7.69 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 16.2 %، وبينما شهد الإنتاج العربي من الذرة الشامية تراجعا نسبيا عام 2006 بنحو4.2 % مقارنة بإنتاج عام 2005، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2007 ليحقق نحو 8.02 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 2.9 % عن إنتاجه عام 2006.

وعلى الرغم من تراجع الإنتاج العالمي من محاصيل الحبوب عام 2006 مقارنة بعام 2005 وبمعدلات متفاوتة، إلا أن إنتاج الحبوب عام 2007 يتوقع أن يشهد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بعام 2006 وبمعدلات زيادة متفاوتة تصل إلى نحو 4.0 % للقمح، 7.5 % للذرة الشامية، 1.4 % للأرز، 3.0 % للشعير ونحو 2.5 % للذرة الرفيعة والدخن وبمحصلة إجمالية لمجموعة الحبوب تصل إلى حوالي 4.1 %.

ويساهم الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب بنحو 2.7 % من حجم الإنتاج العالمي عام 2007، حيث يساهم الإنتاج العربي من القمح بنحو 5% من حجم الناتج العالمي، ويساهم محصولي الذرة الشامية والأرز بنحو 1.1 % من حجم الناتج العالمي منهما، ويمثل إنتاج الشعير نحو 4.9 % من الإنتاج العالمي، بينما يساهم الإنتاج العربي من الذرة الرفيعة والدخن بنحو 8.5 %

من حجم الإنتاج العالمي، كما يوضحه الجدول (1-1) والشكل (1-1).

شكل (1-1):
نسبة مساهمة الإنتاج العربي عن مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2007

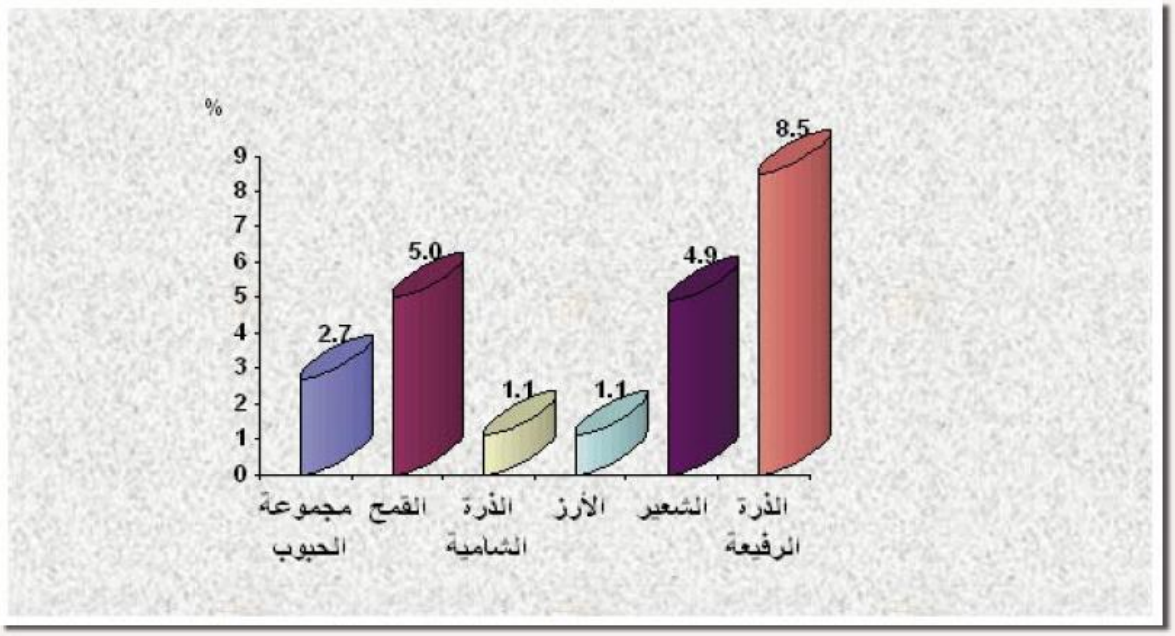

جدول (1-1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007

(بالالف طن)

المجموعة السلعية	2005	2006	2007*	معدل التغيرين 2006-2005	معدل التغيرين 2007-2006
الحبوب:					
الوطن العربي	52613.0	62025.5	62481.5	17.89	0.74
العالم	2268250.1	2221119.5	2312804.4	-2.08	4.13
%	2.32	2.79	2.70		
القمح:					
الوطن العربي	25571.8	31264.7	31355.9	22.26	0.29
العالم	628697.5	605945.8	630399.8	-3.62	4.04
%	4.07	5.16	4.97		
الذرة الشامية:					
الوطن العربي	8130.4	7789.4	8017.6	-4.19	2.93
العالم	712877.8	695228.3	747070.3	-2.48	7.46
%	1.14	1.12	1.07		
الأرز:					
الوطن العربي	6606.6	7271.5	7302.8	10.06	0.43
العالم	631508.5	634605.7	643504.2	0.49	1.40
%	1.05	1.15	1.13		
الشعير:					
الوطن العربي	4551.4	6638.0	7054.4	45.84	6.27
العالم	141334.3	138642.6	142820.2	-1.90	3.01
%	3.22	4.79	4.94		
الذرة الرفيعة والدخن:					
الوطن العربي	6614.0	7629.1	7688.6	15.35	0.78
العالم	89803.5	88266.2	90434.1	-1.71	2.46
%	7.36	8.64	8.50		

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: –المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

ب–التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية: شهدت المجموعات الغذائية النباتية تطورا ملحوظا في حجم المنتج منها بين عامي 2005–2006 فيما عدا إنتاج السكر الذي استقر نسبيا خلال تلك الفترة، حيث ارتفع إنتاج مجموعة البقوليات من نحو 1.3 مليون طن عام 2005 إلى نحو1.5مليون طن عام 2006 وتراجع قليلا عام 2007 إلى نحو 1.42 مليون طن. بينما ارتفع الإنتاج العربي من البطاطس البطاطا) من حوالي10.8 مليون طن عام 2006 إلى نحو 11.9 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.9%. كما ارتفع إنتاج مجموعة الخضر من حوالي 46.2 مليون طن عام 2005 إلى نحو 47.3 مليون طن عام 2006 وإلى نحو 49.4 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.3 % عن إنتاج عام 2006. وبالرغم من الارتفاع الملحوظ للإنتاج العربي من مجموعة الفاكهة من حوالي 27.4 مليون طن عام 2005 إلى نحو 31.3 مليون طن عام 2006، إلا أنه تراجع

قليلا عام 2007 إلى نحو 30 مليون طن. وارتفع الإنتاج العربي من الزيوت النباتية من نحو 1.46 مليون طن عام 2005 إلى نحو 1.57 مليون طن عام 2006، وتراجع إلى نحو 1.51 مليون طن عام 2007، بينما استقر نسبيا إنتاج السكر الخام عند حوالي 30 مليون طن عامي 2005-2007 وارتفع إلى نحو 3.1 مليون طن عام 2007. ويلاحظ أن الإنتاج العالمي من هذه المجموعات السلعية أخذ في الارتفاع بين عامي 2005-2007 وبمعدلات زيادة متباينة كما يوضحه الجدول (1-2).

مبحث الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي العربي

1 – 1مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

يوضح العرض التالي تطورات في مؤشرات المعروض من السلع الغذائية الرئيسية على كل من المستوى القومي مقارنة بنظيره العالمي، وعلى مستوى الدول العربية. ومنها يتبين أثر الجهود المبذولة لتطوير إنتاج الغذاء سواء على مستوى الوطن العربي أو مستوى العالم، إطار(1)

1 – 1 – 1الأرقام القياسية للإنتاج العربي من الغذاء:

تشير الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء إلى التطور النسبي في قيمة الإنتاج من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بمتوسط الإنتاج في فترة الأساس، وتشير بيانات الجدول (1-1) إلى تطور إيجابي لقيمة الناتج الغذائي العربي والعالمي وإن كان يتسم بالبطء عام 2005 على المستوى العالمي وتراجعه عام 2005 على المستوى العربي مقارنة بنظيره عام 2004، كما في الشكل (1-1)

جدول (1-1) الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم
خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)

المنطقة	2003	2004	2005*
الوطن العربي	110	113	112
العالم	107	110	111

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

إطار (1): الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات الغذاء

مر العالم بأزمة غذائية حادة في منتصف السبعينات نتيجة للأحوال المناخية غير المواتية للإنتاج الزراعي وبخاصة في جنوب آسيا وأوروبا، وأمريكيا الشمالية وروسيا. وقد تلازم ذلك مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب وارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات النتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية وبخاصة محاصيل الحبوب مع ندرتها في مواجهة حجم الطلب عليها.

تلاشت أزمة ارتفاع الأسعار بعد انعقاد مؤتمر قمة الغذاء العالمي في عام 1974. وبحلول منتصف الثمانينات تضاعفت مخزونات العالم من الحبوب. وارتفع إنتاج الحبوب خلال الثلاثة عقود الماضية بنسب نمو (3.8 %) للقمح، (3%) للأرز، (2. 7 %) للذرة الشامية –وهي معدلات تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي.

وبالإضافة إلى اتجاه إنتاج السلع الغذائية بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، تتضمن الاتجاهات الحديثة الاقتصاديات الغذاء في طياتها ما يلي:

- الإنتاج الغذائي المستدام.
- الفقر والاستدامة البيئية.
- قضايا أمن الأسرة.
- تعزيز وتطوير تسويق وتجارة السلع الغذائية.
- سلامة وأمان الغذاء.
- الرقابة الغذائية.
- مكافحة نقص التغذية في إطار برامج الأمن الغذائي.

شكل (1-1): الأرقام القياسية لإنتاج الغذاء بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2003-2005)
سنة الأساس (1999-2001)

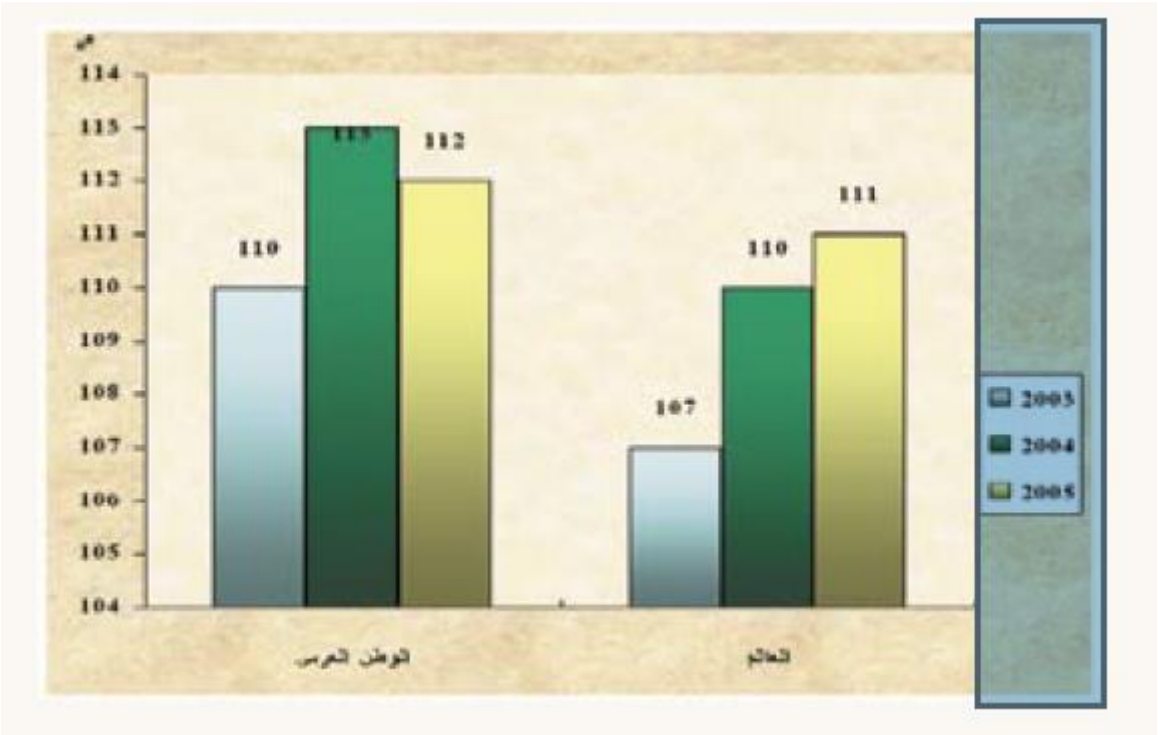

2 – 1 – 1الأرقام القياسية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية:

1 – 1 – 2 – 1الأرقام القياسية لمحاصيل الحبوب:

توضح الأرقام القياسية لمجموعة الحبوب أن إنتاجها تطور بدرجة ملحوظة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على المستويين العربي والعالمي، وإن كان هذا التطور أسرع على المستوى العالمي فإن تقديرات عام 2005 تشير إلى تراجعه مقارنة بحجم الإنتاج عام 2004، بينما تشير التقديرات إلى ارتفاع إنتاج هذه المجموعة في الدول العربية عام 2005 مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك إلى أن اتجاه إنتاج محاصيل القمح والذرة والأرز يتجه إلى الارتفاع المستمر على المستوى العربي خلال الفترة 2003-2005، ويتخذ الإنتاج العالمي نفس الاتجاه فيما عدا إنتاج الذرة الذي تشير التقديرات إلى تراجعه عالميا عام 2005 مقارنة بإنتاج عام 2004. ويلاحظ أن إنتاج محصول الشعير يتراجع على المستويين العربي والعالمي خلال نفس الفترة، وإن كان ذلك أكثر تذبذبا على المستوى العالمي، ويوضح الرقم القياسي للإنتاج العربي للذرة الرفيعة تراجعه بشدة عام 2004 ويعاود ارتفاعه عام 2005، بينما يشهد الإنتاج العالمي استقرارا نسبيا عامي 2004-2005 عند مستوى إنتاج فترة الأساس، كما يوضحه الجدول (1-2).

جدول(1-2): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعة الحبوب بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005
سنة الأساس (1999-2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
الحبوب			
الوطن العربي	136	131	135
العالم	132	144	141
القمح			
الوطن العربي	148	151	153
العالم	96	107	107
الشعير			
الوطن العربي	187	166	161
العالم	106	114	102

الذرة الشامية			
الوطن العربي	102	105	108
العالم	106	120	115
الذرة الرفيعة والدخن			
الوطن العربي	132	86	120
العالم	108	99	99
الأرز			
الوطن العربي	108	115	119
العالم	97	101	103

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: -حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-2): الأرقام القياسية لإنتاج الحبوب في الوطن العربي
عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)

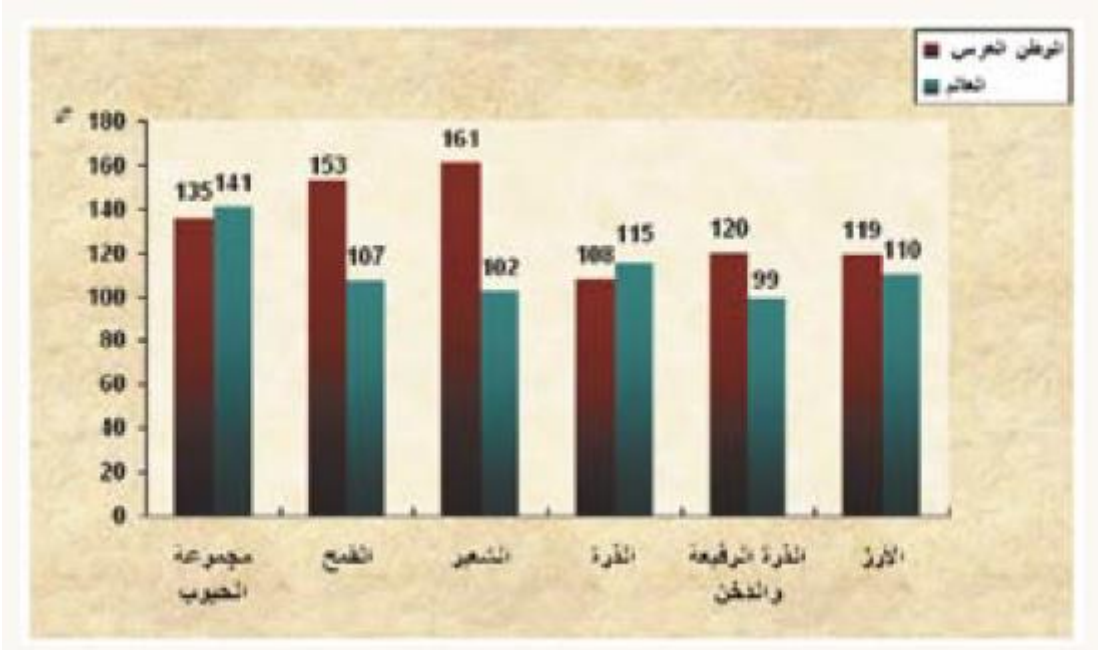

2- 2 - 1 - 1الأرقام القياسية لمجموعات السلع النباتية:

تشير الأرقام القياسية الاتجاه إنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية النباتية، أن هناك ارتفاعا في حجم الإنتاج العربي من البقوليات رغم تراجعه عام 2004 وعودته لمستواه مرة أخرى عام 2005 مقارنة بعام 2003، بينما استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع خلال تلك الفترة وإن كان بمعدلات أقل من الزيادة في الإنتاج العربي مقارنة بفترة الأساس.

كما أن إنتاج محصول البطاطس، والذي يمثل مجموعة الدرنات في المنطقة العربية، ارتفع بشكل واضح خلال السنوات 2005 -2003 مقارنة بفترة الأساس واستقر في العامين الأخيرين، بينما توجد حالة استقرار في الناتج العالمي تقارب مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

وعلى الرغم من أن إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة شهد ارتفاعا من السنوات الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، إلا أنه شهد استقرار نسبية بين عامي 2004-2005 على المستوين العربي والعالمي.

ووضحت الأرقام القياسية لمجموعة الزيوت النباتية تراجعا واضحا في إنتاجها على المستويين العربي والعالمي مقارنة بفترة الأساس، وفي المقابل ينمو الإنتاج العربي والعالمي من السكر المكرر، وإن كان هذا النمو أسرع في الدول العربية منه عالمية. وهو ما يوضحه الجدول (1-3) والشكل (1-3).

جدول (1-3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2005 سنة الأساس (1999-2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
البقوليات			
الوطن العربي	131	117	132
العالم	103	111	112
البطاطس (البطاطا)			
الوطن العربي	128	138	138
العالم	101	105	102
الخضر			
الوطن العربي	102	115	114
العالم	109	114	116
الفاكهة			
الوطن العربي	105	105	105
العالم	106	109	109
الزيوت النباتية			
الوطن العربي	90	92	90
العالم	67	87	90
السكر (المكرر)			
الوطن العربي	120	122	124
العالم	86	112	116

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: -حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1–3): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99–2001)

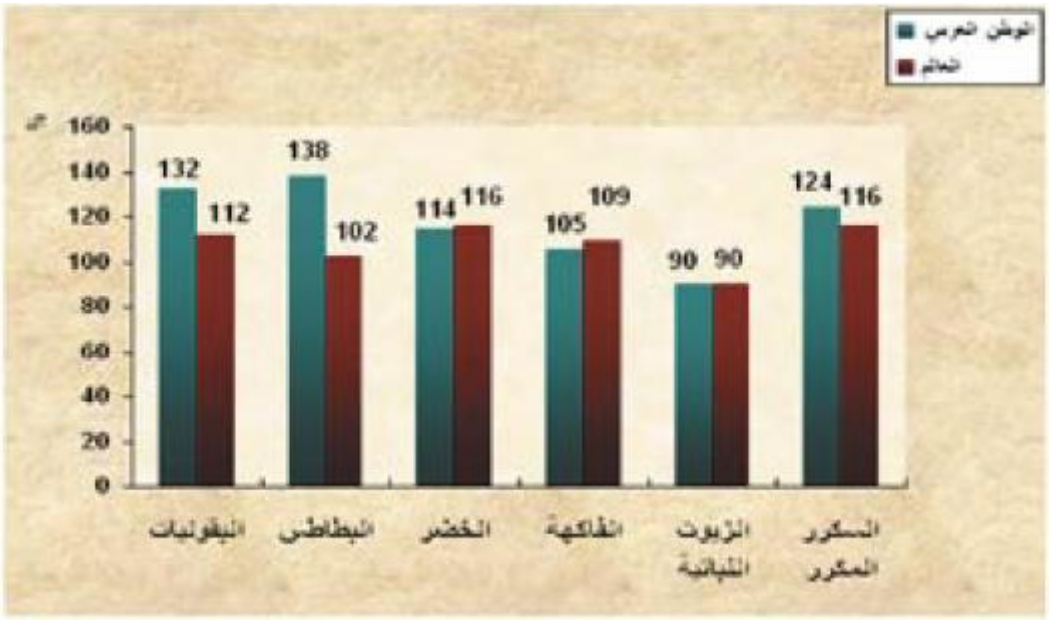

1–3 – 2 – 1 – 1الأرقام القياسية لمجموعات سلع المنتجات الحيوانية:

يوضح الجدول (1–4) والشكل (1–4) أن إنتاج مجموعة اللحوم الحمراء شهد تراجعا ملحوظا في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بفترة الأساس، بينما تشهد نموا مضطردة على المستوى العالمي، بينما شهد إنتاج اللحوم البيضاء نمو متزايدة على المستويين العربي والعالمي. وبالمثل شهد إنتاج مجموعة الألبان ومنتجاتها نموا متزايدا ومتسارعا في الوطن العربي لتطور هذه الصناعة، بينما شهد الناتج العالمي استقرارا نسبيا يعادل إنتاج فترة الأساس تقريبا.

كما يوضح الجدول السابق أن الإنتاج العربي من الأسماك والذي يتمثل في الإنتاج من المصايد والاستزراع قد شهد تطورا ملحوظا بين عامي 2003 و2004 إلا أنه تراجع قليلا عام 2005، وإن كان الإنتاج في السنوات الثلاث يرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الأساس، وعلى المستوى العالمي فإن الإنتاج السمكي شبه مستقر، إطار (2).

جدول (1–4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات الغذاء الحيوانية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003–2005 سنة الأساس (1999–2001)

المجموعة السلعية	2003	2004	2005*
اللحوم الحمراء			
الوطن العربي	75	80	82
العالم	108	112	114
لحوم الدواجن			
الوطن العربي	112	121	124
العالم	111	115	118
الألبان ومنتجاتها			
الوطن العربي	111	114	117
العالم	106	107	109
الأسماك			
الوطن العربي	110	128	125
العالم	103	103	104

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: -حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-4): الأرقام القياسية لإنتاج مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية بالوطن العربي والعالم عام 2005 مقارنة بفترة الأساس (99-2001)

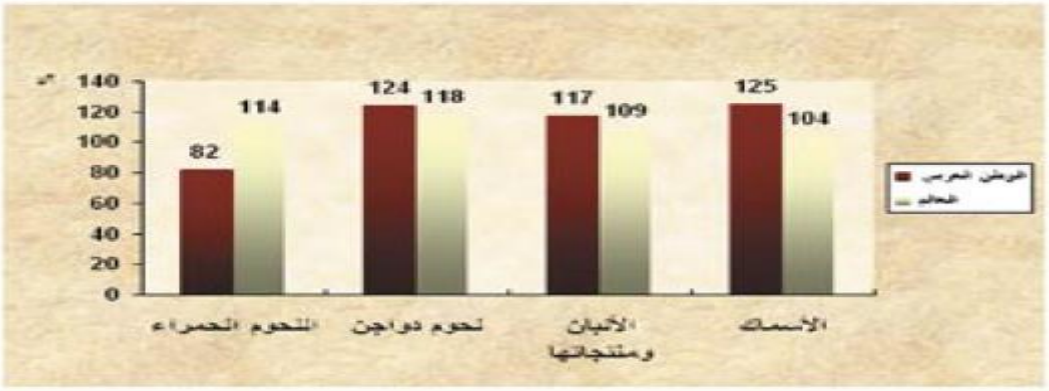

إطار (2): الاستزراع السمكي في الوطن العربي تعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للإنسان إذ تشكل مصدرا مهما للبروتين الحيواني في كثير من البلاد، وفي بعض الدول يمثل النصيب البروتين السمكي أكثر من 50% من مجموع الإمدادات من البروتين الحيواني. كما أن تكاليف الحصول عليه تكون غالبا أقل بكثير مقارنة بتكاليف الحصول على البروتين من اللحوم الأخرى.

وتشير تقارير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى تراجع وتدني مستوى إنتاج المصايد الطبيعية المائية بنسبة % 4 ، 5 خلال الفترة المتراوحة من 1999 إلى 2003 بعد ما كانت نسبة معدل نمو الإنتاج 3، 6 % خلال الثمانينات ويرجع ذلك نتيجة الإفراط في الاستغلال، التقلبات البيئية والممارسات السلوكية المتزايدة التي أثرت على المخزونات السمكية والقدرة الإنتاجية للمسطحات المائية وأدت إلى استنزاف عدد من أنواع الأسماك. ولهذه الأسباب شهد الاستزراع السمكي في العالم تطورا مهما حيث تصاعد الإنتاج من 16 مليون طن سنة 1993 إلى 42 مليون طن سنة 2003 أي بمعدل زيادة سنوية بنسبة 16% وتصبح مساهمته 32% من مجموع الإنتاج العالمي للمصايد.

بالنسبة للوطن العربي، تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى ارتفاع مجمل إنتاج الدول العربية، سوى من أنشطة الصيد أو الاستزراع من 3، 1 م.طن إلى 3 ، 9 م.طن خلال الفترة 2000-2004 ما يقابل نسبة نمو سنوية تقدر ب 6%. كما شهد الاستزراع السمكي تطورا متناميا في إمدادات الغذاء خلال نفس الفترة وقفزت مساهمته من 13% سنة 2000 إلى% 24، 5 سنة 2004. وكانت نسبة النمو السنوية بنحو 29%. ويتسم التطور بوجود تباين بين الدول على مستوى الإنتاج السمكي المستزرع وبمحدودية استخدام الاستزراع السمكي البحري إذ يبقى هذا النشاط منحصر في بعض الدول (تونس، المغرب، مصر والسعودية) ولا تزال إسهامات الاستزراع المائي في الإنتاج الكلي للأسماك ضعيفة رغم توفر مقوماته في كثير من الدول.

ومن الواضح أن هنالك أسباب لعدم استغلال الموارد المائية البحرية ولعل من أهمها عدم تحديد المواقع الساحلية المناسبة لتركيز مزارع بحرية، عدم التحكم في التقانات المستخدمة للحصول على الزريعة ولا تزال اقتصاديات هذا النشاط غير مدروسة بالقدر الكافي في معظم الدول العربية في إطار جهودها للمساهمة في تنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية الواعد، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإنجاز عديد الأنشطة والبرامج ذات العلاقة وذلك من خلال القيام بدراسات ومشروعات قطرية وقومية نذكر من أهمها تلك المتعلقة بتطوير نظم تقدير المخزون السمكي في الوطن العربي، تطوير نظم وتشريعات حماية الموارد المائية، تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي، وتنمية الاستزراع السمكي في الوطن العربي، إضافة إلى عقد لقاء كبار المسؤولي الثروة السمكية في الوطن العربي وتنظيم ورشة عمل تدريبية حول تقدير المخزون السمكي في الوطن العربي. وإيمانا من المنظمة بأهمية قطاع الثروة السمكية ودوره في الأمن الغذائي، قامت خلال سنة 2006 بانتداب خبير أسماك للعمل بمقرها وبتضمين خطط عملها 2007-2012 برنامجا رئيسيا خاصا بتنمية الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية يشتمل على محاور نخص بالذكر منها حماية البيئة البحرية، تنمية المصايد الطبيعية، تطوير وتنمية الاستزراع السمكي وتصنيع وتسويق المنتجات السمكية في الوطن العربي.

3 – 1 – 1معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية:

1 – 3 – 1 – 1معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب:

تضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي القمح، الشعير، الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والأرز. وتشير معدلات التغير النسبي في إنتاج هذه المجموعة بين عامي 2004-2005 إلى ارتفاعها على مستوى الوطن العربي من نحو 54.3 مليون طن عام 2004 إلى نحو 55.6 مليون طن عام 2005 وبمعدل تغير نسبي موجب يقدر بنحو 2.5 %، مقارنة بتراجع نسبي على المستوى العالمي يقدر بنحو 1.9 %. ويساهم الإنتاج العربي من الحبوب بنحو 2.5 % من الإنتاج العالمي عام 2005. ويرجع ارتفاع إنتاج هذه المجموعة عربية، للزيادات المتحققة في إنتاج محاصيل هذه المجموعة عام 2005 باستثناء الشعير الذي يشهد تراجعا في إنتاجه على المستويين العربي والعالمي. ومن المتوقع عودة إنتاج هذه المجموعة إلى مستواها المتحقق عام 2003 والذي شهد تراجعا ملحوظا عام 2004 وبما يعادل 3.4 % بسبب الانخفاض الواضح لكل من إنتاج الشعير والذرة الرفيعة. ويمثل الإنتاج العربي من القمح والشعير حوالي 4.5 % من الإنتاج العالمي لكل منهما، بينما يعادل حجم الإنتاج العربي نحو 1% فقط من الإنتاج العالمي لكل من محصولي الذرة الشامية والأرز. وكما يوضحه الجدول (1-5) والشكل (1-5).

جدول (1–5): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2003–2005
(بالألف طن) المجموعة السلعية

المجموعة السلعية	2003	2004	*2005	معدل التغير بين 2004-2003	معدل التغير بين 2005-2004
الحبوب					
الوطن العربي	56197.6	54276.8	55645.9	-3.42	2.52
العالم	2085773.8	2270359.8	2227980.0	8.85	-1.87
%	2.69	2.39	2.50		
القمح					
الوطن العربي	27457.6	28065.0	28407.3	2.21	1.22
العالم	561121.9	629872.9	628101.0	12.25	-0.28
%	4.89	4.46	4.52		
الشعير					
الوطن العربي	7338.0	6502.3	6305.4	-11.39	-3.03
العالم	142971.1	153830.1	137302.3	7.60	-10.74
%	5.13	4.23	4.59		
الذرة الشامية					
الوطن العربي	7267.4	7462.1	7663.0	2.68	2.69
العالم	642712.0	724515.1	694575.6	12.73	-4.13
%	1.13	1.03	1.10		
الذرة الرفيعة والدخن					
الوطن العربي	7096.0	4635.4	6432.7	-34.68	38.77
العالم	93365.3	85691.5	86009.3	-8.22	0.37
%	7.60	5.41	7.48		
الأرز					
الوطن العربي	6384.4	6755.1	7008.7	5.81	3.75
العالم	583002.3	608367.8	618535	4.35	1.67
%	1.10	1.11	1.13		

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: –حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-5): التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعة الحبوب في الوطن العربي بين عامي (2004-2005) مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)

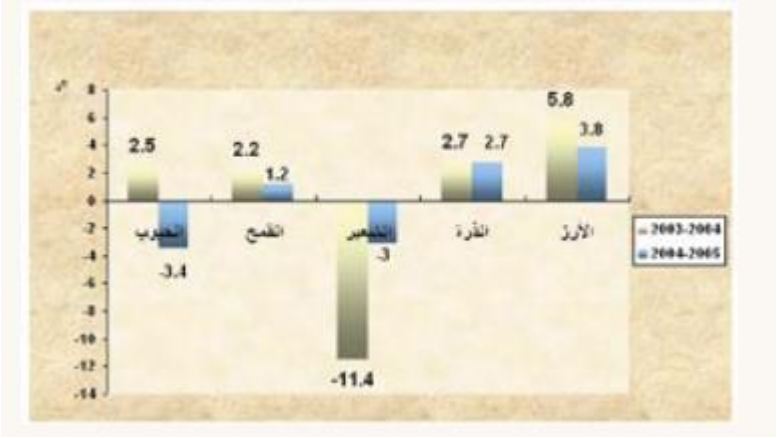

1- 1 - 3 - 2معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع النباتية:

وضح التغير النسبي لمجموعة البقوليات انخفاض إنتاجها عام 2004 إلى نحو 1.4 مليون طن مقارنة بنحو 1.6مليون طن عام 2003، إلا أنه من المتوقع معاودة مستواها عام 2005 ليبلغ نحو 1.6مليون طن تعادل 5.3% من حجم الإنتاج العالمي.

كما وضح مؤشر التغير النسبي لإنتاج مجموعات الخضر والفاكهة والبطاطس بين عامي 2004-2005 استقرار مستوى إنتاجها، وذلك عند نحو 44 مليون طن لمجموعة الخضر تعادل نحو 5.2% من الان طن لمجموعة الفاكهة تعادل نحو 5.3 % من الإنتاج العالمي، وعند حوالي 9.4 مليون طن للبطاطس التي يعادل إنتاجها نحو 9.2% من حجم الإنتاج العالمي عام 2005. وشهد إنتاج الزيوت النباتية عربية تراجعا نسبية عام 2005 قدر بنحو 2.1% مقارنة بإنتاجها عام 2004 لتصل إلى نحو 1.5 مليون طن عام 2005، تمثل نحو 1.4 % فقط من حجم الإنتاج العالمي. وعلى المستوى العربي يستمر إنتاج السكر الخام في الارتفاع ليصل لنحو 3 ملايين طن عام 2005 يساهم بنحو 2% من الإنتاج العالمي، وهو ما يوضحه الجدول (1-6) والشكل (1-6)

جدول (1-6): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2005

المجموعة السلعية	2003	2004	*2005	معدل التغير بين 2003-2004	معدل التغير بين 2005-2004
البقوليات					
الوطن العربي	1557.1	1396.0	1564.7	-10.35	12.09
العالم	57139.2	61122.6	61706.2	6.97	0.95
%	2.73	2.28	2.54		
البطاطس (البطاطا)					
الوطن العربي	8659.0	9339.6	9378.6	7.86	0.42
العالم	315755.2	330125.0	321060.9	4.55	-2.75
%	2.74	2.83	2.92		
الخضر					
الوطن العربي	39755.9	44535.2	44048.5	12.02	-1.09
العالم	809514.1	843958.1	855074.5	4.25	1.32

%	4.91	5.28	5.15		
الفاكهة					
الوطن العربي	26907.6	26882.7	27112.2	-0.09	0.85
العالم	494157.4	511208.5	509109.8	3.45	-0.41
%	5.45	5.26	5.33		
الزيوت النباتية					
الوطن العربي	1513.1	1547.1	1514.9	2.24	-2.08
العالم	81982.6	106457.0	110327.1	29.85	3.64
%	1.85	1.45	1.37		
السكر (الخام)					
الوطن العربي	2900.2	2957.7	2991.1	1.98	1.13
العالم	147669.7	151138.2	147781.8	2.35	-2.22

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: –حسبت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

– 1 –1 – 3–3 –معدل التغير النسبي لإنتاج سلع المنتجات الحيوانية

أشار معدل التغير النسبي لإنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية على المستوى العربي إلى ارتفاعها عام 2005 مقارنة بعام 2004، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 7.2% لتصل لحوالي 4.1 مليون طن تساهم بنحو 5.4 %من حجم الإنتاج العالمي. وارتفع إنتاج لحوم الدواجن بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 5.2% ليصل حجم إنتاجها لنحو 9.2 مليون طن تعادل 3.6 % من الناتج العالمي. كما ارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها بين هذين العامين ليصل نحو 22.8 مليون طن يساهم بنحو 3.6 % من حجم الناتج العالمي. وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج العربي من الأسماك إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2004 بارتفاع يقدر بنحو 15.6% عن نظيره عام 2003، إلا أنه من المتوقع تراجعه قليلا وبنحو 2% ليصل عام 2005 إلى نحو 3.8 مليون طن يساهم بنحو 2.9% من الإنتاج العالمي، وهو ما يوضحه الجدول (1–7) والشكل (1–7).

جدول (1–7): إنتاج مجموعات السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الوطن العربي

خلال الفترة 2003–2005

(بالألف طن)

المجموعة السلعية	2003	2004	*2005	معدل التغير بين 2004-2003	معدل التغير بين 2005-2004
اللحوم الحمراء					
الوطن العربي	4115.57	4007.78	4117.13	-2.62	2.73
العالم	73935.87	75692.07	76729.96	2.38	0.48
%	5.57	5.29	5.37		
لحوم الدواجن					
الوطن العربي	2661.71	2869.50	2941.28	7.81	2.50
العالم	76636.21	79164.88	81004.82	3.30	2.32
%	3.47	3.62	3.63		
الألبان ومنتجاتها					
الوطن العربي	21675.08	22166.21	22842.93	2.27	3.05
العالم	616038.99	622141.47	629240.12	0.99	1.14
%	3.52	3.56	3.63		
الأسماك					
الوطن العربي	3372.88	3899.27	3822.09	15.61	-1.98
العالم	132523.89	133542.02	134248.76	0.77	0.53
%	2.55	2.92	2.85		

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: –حسيت من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-7): معدل التغير النسبي لكميات الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية الرئيسية في الوطن العربي بين عامي (2004-2005)

مقارنة بمعدل التغير بين عامي (2003-2004)

4 – 1 – 1معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية:

اتسمت قيمة الصادرات العربية من مجموعات الغذاء الرئيسية بالثبات النسبي عند حوالي 4.8 مليار دولار عامي 20042005، بينما تراجعت قليلا قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية بين هذين العامين بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 1.16% ليصل عام 2005 إلى نحو 20.26 مليار دولار، وهو يرجع لمحصلة التغيرات النسبية في صادرات وواردات هذه المجموعات السلعية، والذي يمكن توضيحها فيما يلي:

1 – 4 – 1 – 1التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة الحبوب:

يوضح الجدول (1-8)، أن كمية الصادرات العربية من إجمالي الحبوب والدقيق حققت زيادة موجبة بين عامي 20042005 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 1.3% لتصل لحوالي 2.8 مليون طن عام 2005. وعلى الجانب الآخر حققت كمية الواردات من هذه المجموعة معدل تغير نسبي أكثر ارتفاعا قدر بنحو 7.9% ليصل عام 2005 إلى نحو49.3 مليون طن، ويأتي ارتفاع كمية الصادرات كنتيجة لارتفاع صادرات كل من القمح والدقيق والشعير على الرغم من تراجع كمية صادرات سلعتي الذرة الشامية والأرز بين هذين العامين. ويوضح الجدول السابق والشكل (1-8) ارتفاع واردات القمح والدقيق عام 2005 لتصل نحو 23.6 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 7.5 %، كما ارتفعت واردات الذرة الشامية بنحو 16.4% لتصل عام 2005 لنحو 9.10 مليون طن، وارتفعت واردات الشعير لتصل عام 2005 لنحو 7 ملايين طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.9 % عن واردات2004. وفي المقابل تراجعت واردات الأرز بحوالي7.9 % لتقدر عام 2005 بنحو 3.2 مليون طن، وتجدر الإشارة إلى أن كمية الصادرات العربية من الحبوب لا تمثل سوى نحو 5.4 % من حجم تجارة الحبوب في المنطقة العربية.

– 2– 4– 1– 1التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعات السلع النباتية:

تشمل هذه المجموعات البطاطس البطاطا)، البقوليات، الخضر، الفاكهة، السكر المكرر، والزيوت النباتية. وقد أوضحت مؤشرات التغير النسبي للتجارة الخارجية لهذه المجموعات والموضحة بالجدول (1-8) والشكل (1-9) أن صادرات و واردات البطاطس شهدت تراجعا ملحوظا بين عامي 2004-2005، حيث تراجعت الصادرات بنحو 6.2% مقابل تراجع للواردات يقدر بنحو 7.2 %، وكان محصلة ذلك أن حققت تجارة البطاطس البطاطا) فائضا تصديرية على المستوى العربي بلغ كميته في هذين العامين نحو 77 ألف طن.

وأشار معدل التغير النسبي لمجموعة البقوليات إلى تراجع واضح في حجم الصادرات منها بين عامي 2004-2005 قدر بنحو 12%، بينما ارتفعت كمية وارداتها بنحو 2.8 %. كما يوضح الجدول السابق تراجع كمية صادرات مجموعة الخضر عام 2005 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 3.6 % عن تلك الصادرات عام 2004، كما تراجعت واردات هذه المجموعة بين نفس العامين بنحو 7.5 %. أما تجارة مجموعة الفاكهة، فقد حققت تقدما واضحا في صادراتها بين عامي 2004 و2005، حيث قدرت هذه الصادرات بنحو 1.73 مليون طن عام 2005 بزيادة نسبية تقدر بنحو 7.2% عن صادرات عام 2004، كما كان هناك تراجع واضح في كمية واردات الفاكهة بين نفس العامين قدر بنحو 6.2%.

السلعة	2004				2005*				معدل التغير النسبي			
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	2727.0	632.7	44971.6	8485.4	2812.2	643.2	49313.0	9127.2	3.13	1.67	9.65	7.56
القمح والدقيق	1315.1	221.6	22004.5	4260.5	1395.6	229.5	23644.5	3840.8	6.12	3.55	7.45	-9.85
الذرة الشامية	79.7	15.1	9338.2	1474.4	77.1	14.6	10870.8	1486.9	-3.24	-3.38	16.41	0.84
الأرز	1005.8	287.7	3435.2	1459.4	858.6	232.1	3163.6	1288.8	-14.64	-19.35	-7.91	-11.69
الشعير	210.3	28.6	6326.4	855.9	300.0	29.7	7015.7	978.1	42.66	4.03	10.90	14.28
الذرة الرفيعة والدخن	14.2	2.6	238.3	112.9	18.0	2.2	117.9	50.4	27.01	-13.62	-50.51	-55.33
البطاطس	675.1	141.4	598.5	229.8	633.1	141.1	555.2	230.3	-6.22	-0.25	-7.23	0.23
البقوليات	192.2	80.0	1042.0	447.9	169.1	79.8	1070.9	475.2	-12.03	-0.21	2.77	6.10
الخضر	1841.1	651.3	2256.9	849.3	1774.0	629.0	2086.6	835.8	-3.64	-3.42	-7.54	-1.59
الفاكهة	1609.5	771.4	3023.3	1150.4	1725.8	847.8	2836.3	1168.2	7.22	9.89	-6.18	1.55
السكر المكرر	481.2	114.6	5352.8	1310.8	427.7	98.0	5520.8	1346.4	-11.13	-14.46	3.14	2.72
الزيوت	412.2	480.2	3568.3	2339.8	430.0	492.9	2915.4	1822.9	4.32	2.64	-18.30	-22.09
جملة اللحوم	43.6	79.1	1519.3	2098.4	55.5	91.7	1380.7	1966.3	27.22	15.97	-9.12	-6.30
لحوم حمراء	25.6	54.1	575.6	1091.7	30.8	63.2	597.0	1120.8	20.12	16.73	3.72	2.67
لحوم بيضاء	18.0	24.9	943.7	1006.7	24.7	28.5	783.7	845.5	37.33	14.32	-16.96	-16.02
أسماك	618.2	1479.8	524.2	582.1	597.7	1450.8	506.8	589.9	-3.31	-1.97	-3.33	1.34
بيض	18.2	26.7	55.9	60.2	18.6	24.3	79.3	100.6	2.09	-8.81	41.95	67.03
ألبان	1038.4	344.3	10393.4	2947.6	909.0	295.8	9514.2	2601.5	-12.46	-14.09	-8.46	-11.74
إجمالي		4801.5		20501.8		4794.3		20264.3		-0.15		-1.16

جدول (1-8): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2004-2005 الكمية: ألف طن -القيمة: مليون دولار)

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 25، 2005

وضمن هذه المجموعات من المنتجات الغذائية تأتي مجموعتا السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث إنه على الرغم من انخفاض كميات الصادرات العربية وتجارة إعادة التصدير التي تنشط في بعض دول الخليج لسلعة السكر، فقد تراجعت هذه الصادرات عام 2005 بنحو 11.1 % مقارنة بصادرات عام 2004، وفي الاتجاه الآخر ارتفعت الواردات العربية من سلعة السكر بين نفس العامين بنحو 3.1 %. وفي الجانب الأخر شهدت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعا في حجم صادراتها العربية بين عامي 2004-2005 بنحو 4.3%، بينما شهدت تراجعا واضحا في كمية الوارد منها بين نفس العامين قدر بنحو 18.3%، وهو ما يوضحه الجدول (1-8) والشكل (1-9).

شكل (1-8): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعة الحبوب بين عامي 2004-2005

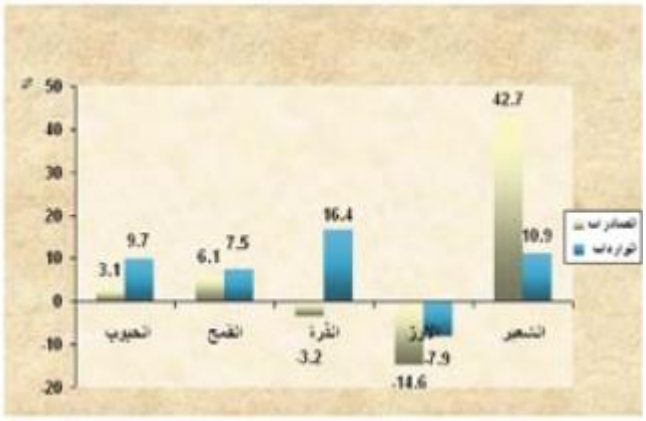

شكل (1-9) معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية بين عامي (2004-2005)

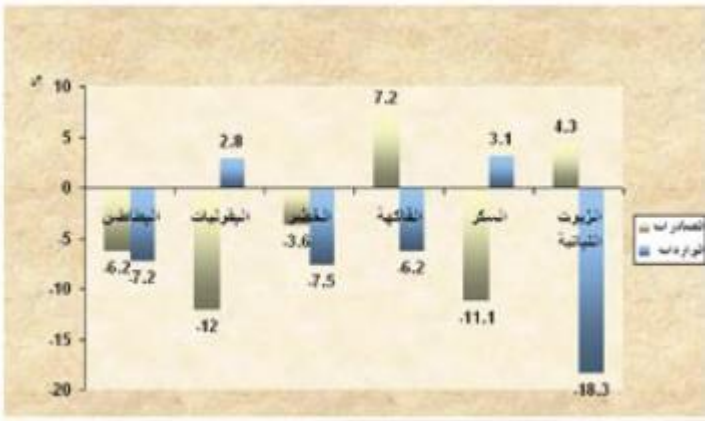

1-4-3-1التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات من مجموعة سلع المنتجات الحيوانية:

يشير الجدول (1-8) والشكل (1-10) إلى معدل تغير نسبي مرتفع في كميات الصادرات العربية من اللحوم، على الرغم من الانخفاض الملحوظ في كمياتها والذي لا يتناسب مع حجم القطاع الحيواني بالمنطقة العربية، حيث ارتفعت صادرات اللحوم الحمراء عام 2005 إلى حوالي 30.8 ألف طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 20.1 % عن تلك الصادرات عام 2004، كما ارتفعت الواردات العربية من اللحوم الحمراء لتصل لنحو 597 ألف طن عام 2005 محققة زيادة نسبية قدرت بنحو 7.3 % عن واردات عام 2004. وكما حققت الصادرات العربية من لحوم الدواجن ارتفاعا نسبيا قدر بنحو 37.3% بين عامي 2004-2005 ليصل لنحو 24.7 ألف طن عام 2005. وعلى

العكس من ذلك تراجعت الواردات العربية من لحوم الدواجن عام 2005 حيث بلغت 784 ألف طن بتراجع نسبي يقدر بنحو 17% عن واردات عام 2004. كما تراجعت بشكل واضح التجارة العربية من منتجات الألبان عام 2005، حيث تراجعت كميات الصادر منها إلى نحو 909 ألف طن بتراجع نسبي يقدر بنحو 12.5 % عن صادرات عام 2004، وفي نفس الاتجاه تراجعت واردات هذه المجموعة بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 8.5 % بين نفس العامين لتصل عام 2005 إلى نحو 9.51مليون طن. وضمن هذه المجموعة تأتي مجموعة الأسماك، حيث أوضحت التغيرات تراجع الكميات المصدرة والمستوردة في المنطقة العربية منها، حيث تراجعت الصادرات لتصل إلى نحو 598 ألف طن عام 2005 محققة انخفاضا نسبيا قدر بنحو 3.3% عن صادرات عام 2004، وبنفس القدر تراجعت الواردات العربية من الأسماك لتصل إلى نحو 507 ألف طن عام 2005، بتراجع نسبي قدر بنحو 3.3% عن كمية الواردات عام 2004، ومع ذلك فإن مجموعة الأسماك تظل من السلع الرئيسية التي تحقق فائضا كمية للتصدير على المستوى القومي العربي.

شكل (1-10): معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية بين عامي (2005-2004)

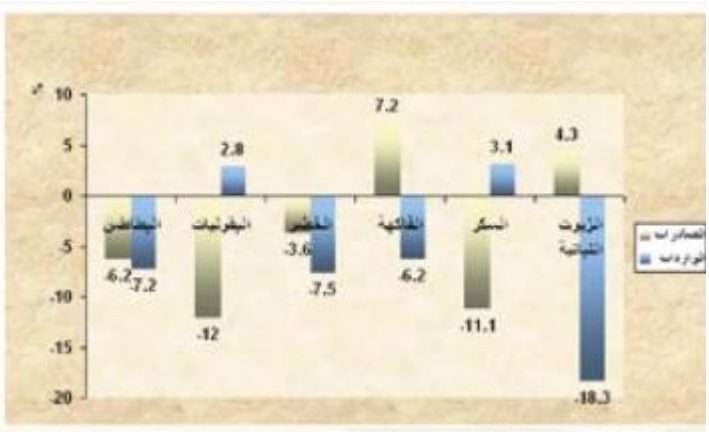

1 – 2 مؤشرات استهلاك الغذاء:

يمثل استهلاك السلع الغذائية وإشباع رغبات المستهلكين الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية، كما يمثل إحدى المكونات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي.

وتولي الدول العربية اهتماما كبيرا بتوفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين عن طريق ما تعده وتنفذه من سياسات وبرامج تستهدف تطوير توفير واستهلاك السلع الغذائية، إطار (3)

تستعرض الأجزاء التالية من التقرير مؤشرات استهلاك الغذاء على المستوى العام في الوطن العربي متمثلة في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ومتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من تلك الى الطاقة والبروتين والدهون والأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء.

1 – 2 –المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب:

تمثل الكميات المستهلكة من مجموعة سلع محاصيل الحبوب ما يزيد على 40% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية، وهي تشكل الثقل الوزني لسلة الغذاء في الوطن العربي، وتشمل القمح والذرة الشامية والأرز والشعير.

يمثل المتاح للاستهلاك من مجموعة سلع محاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2005 نحو 34.5 % من حجم المعروض العالمي من الحبوب عام 2003 والمقدر بنحو 1911 مليون طن. وفيما بين عامي 2003 و2004 انخفض المتاح للاستهلاك من جملة محاصيل الحبوب في الوطن العربي بنحو 4.4 % نتيجة للانخفاض الذي صاحب حجم إنتاج وواردات الحبوب في الوطن العربي بين هذين العامين، جدول (1-9). وفيما بين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الحبوب بمعدل 8.5 % تبعا للزيادة التي تحققت لكل من إنتاج وواردات الحبوب بين العامين، شكل (1-11). استمر المتاح للاستهلاك من القمح في الوطن العربي في التزايد، وبمعدل 6.3 % بين عامي 2003 و2004، 9.3 % بين عامي 2004 و2005، حيث بلغت كميته نحو 50.7 مليون طن تعادل نحو 8.2 % من حجم المعروض العالمي من القمح عام 2003.

إطار (3):

الأمن الغذائي والتغذية – تعتبر قضية تحسين التغذية قضية ذات أهمية قصوى ومكون مهم من مكونات الأمن الغذائي. – يعتبر سوء التغذية انتقاصا لحق أساسي من حقوق الإنسان، وعرضا من أعراض مشكلات الفقر والتخلف، وفي ذات الغرض فإنه يعتبر سببا لهذه المشكلات. – إن نقص فيتامين (أ) يمثل مشكلة من مشكلات الصحة العامة فيما لا يقل عن 60 بلدة. فهناك ما يقرب من 40 مليون

طفل يعانون من نقص فيتامين (أ). ويتعرض نحو 29 في المائة من سكان العالم لنقص اليود. وعلى الصعيد العالمي، يعاني زهاء 2 مليار نسمة من نقص الحديد، كما أن النساء والأطفال قبل سن المدرسة معرضون بصفة خاصة لنقص الحديد. – إن مشكلة نقص التغذية تتوازى مع مشكلات الصحة العامة المنتشرة والمتنامية، التي تتمثل في السمنة وزيادة الوزن، الا في البلدان الغنية بالقياس إلى البلدان الفقيرة فحسب، بل أيضا داخل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وخاصة في المناطق الحضرية. هناك بعض الشروط المسبقة التي يتوجب الوفاء بها قبل القيام بأي إجراءات لتحسين التغذية وتشمل تلك الشروط ما يلي: – السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة والاستراتيجيات الإنمائية المتعلقة بالتجارة، والتخزين، وسياسات المعونة الغذائية، أينما تكون مطبقة) التي تعد شرطا مسبقا لقيام اقتصاد فاعل قادر على النمو المعتمد على العمالة الكثيفة – السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالإنتاجية في البلدان منخفضة الدخل، والتي تعد شرطا مسبقا لضمان التغذية الكافية في المستقبل، وتضطلع نظم البحوث الزراعية القطرية والدولية الفاعلة بدور رئيسي في تحقيق هذا الشرط المسبق لتحسين التغذية على أسس مستدامة. وتتباين الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها في هذا المقام من بلد لآخر وتشمل ما يلي: و برامج للتخفيف من وطأة الفقر (بما في ذلك برامج التوفير فرص العمل وتحسين البنية الأساسية) و تحقيق الاستدامة للبرامج المرتبطة بالأغذية والتغذية (مثل برامج إعانات الأغذية وقسائم الأغذية)، التي تعالج بطريقة عملية الأسباب المباشرة لانتشار سوء التغذية في صفوف الفقراء. التدخلات التغذوية والصحية المباشرة (مثل تغذية فئات مستهدفة بعينها، وبرامج المغذيات الحقيقة، والتوعية التغذوية، وبرامج التغذية المتكاملة، والإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة العامة، وبرامج الإغاثة)، التي تعالج كل من الأعراض والأسباب قصيرة ومتوسطة الأجل للمشكلات التغذوية، شاملة المشكلات المتعلقة بالفئات مرتفعة الدخل، وذلك عن طريق التركيز على تغيير السلوك.

بالرغم من انخفاض المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية ب نحو6.9 % بين عامي 2003 و2004 نتيجة انخفاض حجم وارداتها، إلا أنه شهد ارتفاعا ملحوظا بين عامي 2004 و2005 وبنسبة 10.4 % حيث بلغ نحو 18.5 مليون طن يعادل نحو 2.8 % من حجم المعروض منها في العالم عام 2003.

بلغ معدل التغير النسبي للمتاح للاستهلاك من الأرز بين عامي 2003 و2004 نحو 7.0 % تبعا للزيادة المحققة في إنتاج المحصول بين هذين العامين والمقدرة بنحو 5.5 %. وبين عامي 2004 و2005 ارتفع المتاح للاستهلاك من الأرز نحو 1.4 % حيث بلغ نحو 9.3 مليون طن يعادل نحو 1.6 % حجم المعروض منه في العالم عام 2003. أما المتاح للاستهلاك من الشعير فقد ازداد بنحو 2.4 % بين عامي 2003 و2004، وبنحو 5.3 % بين عامي 2004 و2005 حيث بلغ نحو 13.3 مليون طن في عام 2005، يعادل نحو 9.5 % من حجم المعروض منه في العالم عام 2003.

الفصل الثالث: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي

مبحث1: الإمكانيات المتوفرة في الوطن العربي والكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي

لقد وضعت الدول العربية العديد من الخطط والبرامج لزيادة الإنتاج والإنتاجية بهدف تقليص الفجوة الغذائية وقد حققت ذلك خلال العقدين الماضين ولكي ما حققته في هذا المجال لم يواكب زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك، وفي ظل الوضع السائد للأمن الغذائي الغربي، فإن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات الضرورية لبناء منظومة اقتصادية واجتماعية تعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتتمثل فيما يلي:

-1زيادة الإنتاج وعرض الغذاء:

في هذا المجال تقوم الحكومات العربية بتشجيع زيادة إنتاج وعرض مختلف السلع الغذائية منتهجة في ذلك العديد من السبل مثل: -استخدام الأسعار التشجيعية المعلنة مسبقا.

- تقديم القروض الزراعية بنسبة فوائد أقل من البنوك التجارية

-توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين

- توفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي

- تأمين حرية الاستيراد للقطاع الخاص وتوفير التسهيلات لضمان انسياب السلع المستوردة

-تثبيت أسعار المحاصيل السريعة التأثر بداية كل موسم.

وفي هذا السياق سوف نستعرض برامج بعض الدول وتكاليف تنفيذها:

في الأردن مثلا تم إعداد البرنامج المتكون من إدارة الموارد المائية، تكثيف الإنتاج تنويع نظم الإنتاج ومنهج المشاركة حيث تقدر تكاليفه نحو 33 مليون دينار يضم 17 مشروعا.

كذلك في تونس تم تنفيذ برنامج حيث جهوي يهدف إلى تحسين ظروف معيشية السكان وتوفير فرص عمل، حيث ساعدت تلك البرامج إلى تقليل نسبة الفقر التي وصلت إلى 3.9 % عام 2005 مقابل 4.2% سنة 2000.

يواجه القطاع الزراعي في الوطن العربي عدة تحديات، تتمثل أساسا، في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية في مختلف البلدان العربية، والسياسات المتبعة لتنمية هذا القطاع سواء منها التي تدخل في إطار تشجيع استعمال الأسمدة والآلات الزراعية، أو تطوير البحث الزراعي، أو تشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة التمويل والإقراض. ويمكن إيجاز هذه التحديات على النحو التالي:

1.5-الموارد الطبيعية:

1.1.5-الأراضي الزراعية: تصحر وانحسار الغطاء النباتي

من أهم الأسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي في البلدان العربية هو تواجد معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة. فالأراضي الصحراوية تمثل حوالي 668% من مساحة الوطن العربي. كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2ر9 مليون كلم أي 20% من المساحة الإجمالية. حسب الجهات، يعتبر المغرب العربي أكبر المناطق العربية تصحرا بحوالي النصف من مساحته الإجمالية مقابل 20% في شبه الجزيرة العربية.

من أهم الأسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي في البلدان العربية هو تواجد معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة. فالأراضي الصحراوية تمثل حوالي 60% من مساحة الوطن العربي، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2,9 مليون كلم أي 20% من المساحة الإجمالية.

انتظرا للطبيعة الصحراوية لأني الأراضي العربية، تمثل مساحة الأراضي المزروعة البالغة 3.3 مليون هكتار % 5.2فقط من إجمالي المساحة الجغرافية و1.5 %من المساحة الزراعية حول العالم. كما أن نصيب الفرد من المساحة المزروعة لا يبلغ سوى 19 هكتار مقابل كا حقدار بالنسبة للمساحة الجغرافية. وتتجاوز تسمية الأراضي الزراعية للمساحة الكلية مقارنة مع النسبة العالمية (12%) في كل من تونس (32%) وسوريا (31%) ولبنان (21%) والسودان (14%) والمغرب وفلسطين (13%) - بينما تتراوح بين 3% و12% في البحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن واليمن والإمارات وقطر، وتنخفض إلى أقل من 43 في باقي الدول العربية . بالمقابل، تستقر تسمية الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة منذ مطلع التسعينات في حدود 20%، وتتباين تسمي الزراعة المروية حيت تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي كليا على

هذا النوع من الزراعة مقابل ما بين 10% إلى وفي الدول الأخرى وتقارب مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية 300 مليون هكتار، أي حوالي 30 % من المساحة المحلية للوطن العربي ونحو 13 من مساحة المراعي في العالم.

وتعتبر كل من السودان والسعودية وسوريا والصومال والعراق أبرز الدول ذات مراعي طبيعية كبيرة زبين 45 إلى حوالي ثة 4 من المساحة العلية بينها تشكل موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس 33 الساحة تقريبا. مع ذلك، لا تزال إنتاجية الهكتار من الراعي في الدول العربية ضعيفة حيث تبلغ 5 كغم من اللحوم الحمراء في التوسل أي حوالي 33% إنتاجية الدول النامية و20% إنتاجية الدول المتقدمة.

بصفة عامة، تعاني الأراضي الزراعية والمراعي مجموعة من المشاكل والتي تؤثر سلبيا على مردودها وإقتا جيتها. فبالإضافة إلى تصحرها، تعرف الأراضي الزراعية زحفا عراقيا متزايدا، وتدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وتملح وتلوت الأراضي المروية. ورغم اتساع مساحتها، تعاني المراعي الطبيعية من الجفاف والرعي والاحتطايه الجار، وضعف برامج التنمية الرعوية.

2.1.5 الموارد المانية: نظرة وسوء استقلال

توضح المؤشرات التالية نظرة الموارد المائية في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وتمثل بالتالي إحدى التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائية

يشكل الوطن العربي حوالي 11 و 5% من مساحة وسكان العالم، لكن لا يمتلك أكثر من 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية و2.1* من إجمالي الأمطار و 2% من المياه المتجددة في العالم.

يشكل الوطن العربي حوالي و 45 من مساحة وسكان العالم، لكن لا يمتلك أقر من 7–50% من إجمالي المياه السطحية الجارية و 21% من إجمالي الأمطار و 2% من المياه المتجددة في العالم

– جل الموارد المائية (95%) في مياه تقليلية (81% سطحية و 14 جوفية) وحوالي 70% من هذه الموارد تصدر من خارج الدول العربية.

– يستهلك القطاع الزراعي العربي 87% من المياه (13% الباقية تخص الأمراض الصناعية والمنزلية)

– تبلغ النسبة المروية من إجمالي المساحات الزراعية 40%، مقابل 25% فقحط بالتسمية للمساحات الزراعية الموسمية.

– يشكل متوسط نصيب الهكتار الواحد في الوطن العربي خمس متوسط الهول المحاري السنوي العالي. أما تصيبه من المياه السطحية فلا تتجاوز 7% من المياه السطحية الجارية على مستوى العالم.

– يبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من المياه 800 مسنة، أي أقل من خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو 1000 م سنة والمتوسط العالمي القدر بحوالي 7000 م م ستة (الشكل رقم (7))

الشكل رقم (7): نصيب الفرد من الموارد المائية(2010)

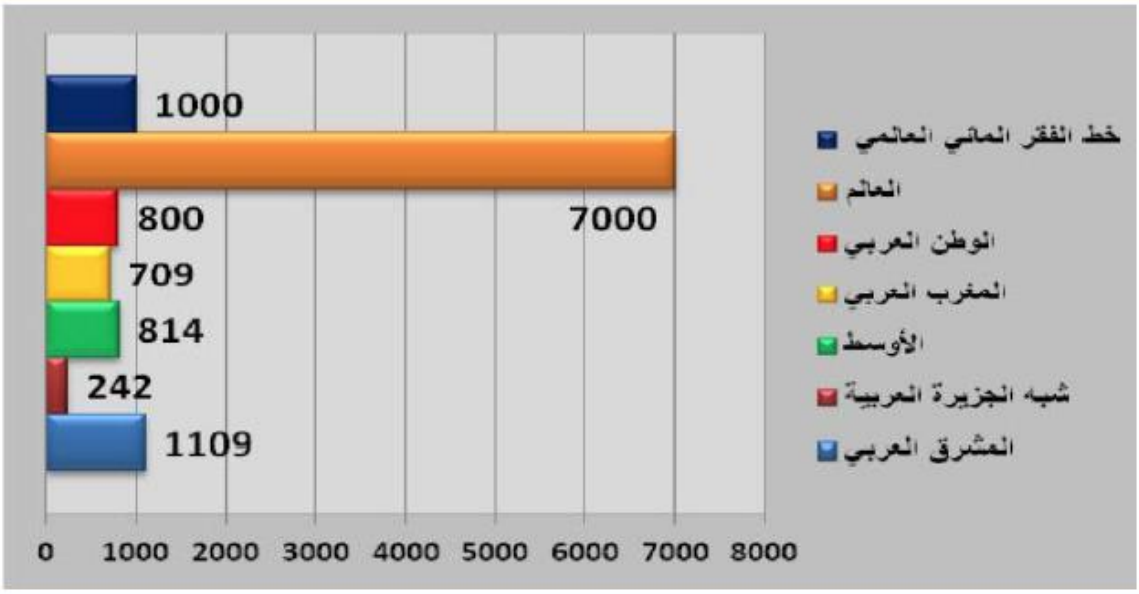

المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 .. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

على مستوى الأقاليم العربية يستحوذ الإقليم الأوسط على 40% من إجمالي موارد المياه في الوطن العربي، متبوعا بالمشرق العربي (31%)، والمغرب العربي (23%)، وشبه الجزيرة العربية (66%). من جهة أخرى، وكما تمت الإشارة إليه، أغلب الموارد المائية هي سطحية. ويتصدر العراق هذه الدول، تليه مصر ثم السودان، وسوريا. يعتمد أسلوب السقي الزراعي كثيرا على المياه السطحية وعلى الري السطحي (حوالي 87%)، لكنه يتسبب في ضياع نسبة كبيرة من المياه حيث أن كفاءة الري السطحي لا تتعدى 47% من إجمالي الموارد المائية المستعملة في الري السطحي. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الموارد المائية، سطحية وجوفية، إلى الاستنزاف الجائر والتلوث. كما تعاني بعض الأنهار مثل دجلة من زيادة الملوحة بسبب مياه الصرف.

تشير أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي إلى ندرتها وسوء التدبير أو الإسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي مما يؤثر سلبيا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

بصفة عامة، تشير أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي إلى ندرتها وسوء التدبير أو الإسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي، مما يؤثر سلبيا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتزداد خطورة هذا الأثر السلبي في المستقبل، حيث تشير بعض التوقعات إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 550م سنة 2030 وإلى أقل من 200 م في بعض الدول، نظرا لتزايد عدد السكان (معدل نمو 62,1 % مقارنة بنحو 1,2 % على مستوى العالم)، وتحسن مستوى المعيشة، ومتطلبات

التنمية المتزايدة، في نفس الاتجاه، تشير الإستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنطقة العربية تحتاج لتحقيق أمنها الغذائي إلى توفير ما يقارب 550 مليار ما من المياه سنويا 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية، وتعادل كميات تزيد عن ضعف المتاح حاليا.

2.5الموارد البشرية : تراجع مستمر للعمالة الزراعية يشكل سكان الريف حوالي 642% من سكان الوطن العربي والبالغ حوالي 370 مليون نسمة، وقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن واختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية إلى تراجع مستمر للعمالة الزراعية لتشكل حوالي 22,3% من إجمالي القوى العاملة العربية عام 2012، منخفضة عن 27,2%

في 2008 (الشكل رقم (8)).

تعتبر نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي الاقل عالميا حسب منظمة الفاو، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة عالميا حوالي 40%، وفي آسيا 50%، وفي مجموعة الدول النامية (62%). ولا تزال الأساليب التقليدية في الإنتاج ختل مكانة مهمة في الزراعة العربية، مقابل استخدام محدود للمبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية

وتعتبر نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي الأقل عالميا حسب منظمة الفاو، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة عالمية حوالي 40%، وفي آسيا 50%، وية مجموعة الدول النامية (62%). من جهة أخرى، تختلف هذه النسبة بين الدول العربية، حيث تتجاوز 50% في جيبوتي، وموريتانيا والسودان، وتتراوح بين 20-38% في سوريا وتونس والجزائر ومصر والمغرب وسلطنة عمان واليمن، فيما تتراجع لأقل من 10% في باقي الدول العربية.

ويمكن تفسير تدني نسبة اليد العاملة الزراعية

العربية إلى الأسباب التالية:

-عدم استقرار العمل الزراعي نتيجة تعلم استخدام تساقط الأمطار والاعتماد بصفة كبيرة على الزراعة المصرية.

- الأستخدام المتزايد للآلات الزراعية المتطورة

- تدني مستوى الأجور إذ يمثل حوالي 13 % من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية.

– استقطاب القطاع الصناعي وقطاع الخدمات لليد العاملة، حيت يتراوح متوسط دخل العامل بين 6 أضعاف تخطيرة في القطاع الزراعي.

– 3.5 استعمال محدود للأسمدة والالات الزراعية بعكس مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي المستويات التكنولوجية الحقيقة والمستخدمة في الزراعة خاصة على مستوى استخدام الأسمدة الكيماوية أو الآلات الزراعية. حيث لا تزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة كبيرة في الزراعة العربية، مقابل استخدام محمود اللمبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في زيادة الإنتاجية. فقد بلغ على سبيل المقال مصل الى استخدام الجرارات الزراعية في 2017 حوالي11 جرار تعلل ألف هكتار في الوقت الذي يصل فيه هذا الصدد إلى 20 جرار على المستوى الصابلي من جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضة على المستوى العربي حيت يقدر في 2012 بحوالي 54 كلغ لحتار في حين يصل المتوسط العالمي إلى حوالي 90 كلغ. ويبقى الاستثقاء لكل من مصر والأردن، وسلطنة عمان والإماراتة والسعودية، والتعويت، والعراق والتي يفوق فيها استخدام الأسهلة المعادلات العالية.

وتتمثل أهم تحديات استخدام الآلات الميكانيكية والمواد البيولوجية في الوطن العربي إما في الجهل بوجودها، أو عدم توفرها بالكميات الكافية، فضلا عن الارتفاع المتواصل في أسعارها وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة في كيفية استعمالها. ويمثل هذا أحد الأسباب وراء الضعف الحاصل في إنتاجية وتنويع المزروعات.

4.5 البحت الزراعي: ضعف في عدد الكوادر العلمية والتقنية و الدعم المالي وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية في هذا المجال في السنوات يلعب البحث العلمي دورا مهما في تطوير وتنويع الزراعة وتحسين الإنتاجية. فحسب بعض دراسات "الفاو"، بلغ عاقد الاستثمارات التي أتفقت على البحوت الزراعية مستويات عالية في بعض الدول قدر ستوية يتحو 35% في اليابان و 65% في الولايات المتحدة. وتشمل البحوت الزراعية عدة ميادين عتقانات استقبال الأصناف المحسنة من المحاصيل مثل الهندسة الورانية، ومعالجة ونقل الشفرات الوراتية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية .كما تتضمن تقانات نخلم الري، وكذلك نظم الزراعة الحدينة الزراعة المحمية والطبيعية.

الركائز الأساسية من أجل تطوير وتحسين الإنتاج في القطاع الزراعي. وتخشرا لهذه الأهمية ركز تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم لسنة 2008 حول الزراعة من أجل التنمية على زيادة الاستثمار في هذا القطاع البلدان النامية وعلى الاهتمام بالتمويل الريفي الصغير من جهتها، عملت الدول العربية في إطار خطتها التنموية على زيادة المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع، حيث قامت بإنشاء عدة تيبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي. وحوالي 45% من مستواها في الدول النامية. وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة. وتتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع بين 2–3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا تتجاوز 0,2% في الدول العربية الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية والتقنية، فإنها إما غير كافية أو أن معظمها يفتقر إلى الكوادر العلمية والفنية ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة. وهكذا، يبلغ متوسط كقافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي تلقت العناقة على المستوى العالمي، وحوالي 945 من مستواها في الدول النامية، وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة .

من جهة أخرى، فيوجد فرق شاسع بين الدول العربية والمتقدمة في ما يخص العم المالي للبحث العلمي في الزراعة. وبالفعل تتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذا القحطاح بين 62%63% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا تتجاوز 50.2 % في الدول العربية، وهذا يقل بكثير مما يوصي به البنك الدولي والمعهد الدولي

لبحوث السياسات الزراعية 5.5 الاستثمار والتمويل، ضعف وتمركز القطاعات التراثية الأقل مخاطرة يعتبر الاستثمار والتمويل أحد لا زالت حصة الزراعة من الاستثمار والتمويل منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والخدمات والصناعة ويرجع ذلك إلى تعرض الاستثمار الزراعي إلى مخاطر عالية، وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة ببعض القطاعات الاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء التي تستحوذ على حوالي نصف إجمالي العمليات التمويلية للمؤسسات التمويل العربية مؤسسات للإقراض لتمويل الاستثمار الزراعي بالإضافة إلى تأسيس عدة مؤسسات تمويل عربية بهدف تقديم خطوط أتتهان لتعزيز قطرات لينوك التسليف الزراعية العربية لتوفير تسهيلات التهانية الصغار المزارعين أصندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية....

وبالرغم من ذلك، لا زالت حصة الزراعة من الاستثمار والتمويل منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التجارة والخدمات والصناعة. ويرجع ذلك إلى تعرض الاستثمار الزراعي إلى مخاطر عالية، وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة ببعض القحطاعات الاتصالات والنقل والحطاقة والكهرباء التي تستحوذ على حوالي نصف إجمالي العمليات التمويلية المؤسسات التمويل العربية.

وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية في عام 2012 لاتنتي عشرة دولة عربية 1,3 مليار دولار تقريبا، أي بزيادة شخيفة بحوالي 42% خلال خمس سنوات – وتهيمن القروض القصيرة الأجل على القروض (467) مقابل 427 للمتوسطة و 65% للحظويلة الأجل. كما أن معظم التمويل يتم في المجالي الأقل مخاطرة كا افتتاح المروي وفي المناطق الممطرة، فيما يتم الاعتماد على التمويل الذاتي في الجهات قليلة الأمطار.

مبحث2: واقع الصناعة الغذائية في الوطن العربي وسبل تنشيطها

نظرة لدوزه المهم اقتصادية واجتماعيا وكونه إحدى أولويات التنمية حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي. وتم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك، وخلق مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية بهدف دعم وتعزيز التنمية الزراعية. كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات تهدف إلى إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية. إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود، لا زالت نتائج هذه السياسات لم تصل إلى المستوى المطلوب.

1-تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك

تعتبر الهينة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالسودان من بين أهم المؤسسات العربية المعنية بالقطاع الزراعي حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي. وقد تم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك، وخلق مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية. كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات تهدف إلى إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية. إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود، لا زالت نتائج هذه السياسات لم تصل إلى المستوى المطلوب.

العربي، حيت يشير الاستثمار الزراعي التشاتل الرئيسي لها. وتقوم الهينة يتأسيس الشركات العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والمساهمة في رؤوس أموالها وتملك الحصص فيها، وذلك بغرض تعبنة الموارد الزراعية والمالية العربية وتوجيهها لتحقيق الأمن الفنائي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي العربي بين الدول الأعضاء.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية عام 2013 نحو 950 مليون دولار، منها نحو 375 مليون دولار مساهمات في رؤوس

أموال شركات زراعية موزعة على 34 شركة زراعية يرتكز نشاطها على المنتجات الغذائية الأساسية، ونحو 213 مليون دولار في شكل قروض ممنوحة للشركات الزراعية. كما قامت بإنشاء عدد من المحطات البحثية في

عدد من الدول العربية بهدف إجراء البحوث الزراعية التطبيقية ونشر الثقافات الزراعية الحديثة وتوطينها في الدول العربية. (الشكل رقم (9) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة في 12 دولة عربية).

الشكل رقم (9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة في 12 دولة عربية

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. التقرير السنوي 2013.

من جهة أخرى، تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة مثل "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" و"المركز العربي الدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" أكساد)، و"الاتحاد العربي للصناعات الغذائية"، و"الاتحاد العربي للأسماك". وتعمل هذه المنظمات على تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وإجراء بعض البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي

2.6مؤسسات وطنية وإقليمية لتمويل المشروعات الزراعية

نظرا للصعوبات التي تواجهها العديد من المشاريع الزراعية في الدول العربية، وبالخصوص الموارد المالية، أسست مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، منها مشروعات التنمية الزراعية وبناء السدود تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. وقد بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20 مشروعا للتنمية الزراعية والمشروعات المانية. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير الحاضنة الرئيسية للتنمية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والريحط الكهرباني. من بين أهم هذه المؤسسات المالية العربية، نجل الصندوق العربي للإنهاء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربية والبنك الإسلامي للتنمية،...

بالإضافة إلى هذه المؤسسات أنشأت بعض الدول العربية صناديق قطرية تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، خاصة قطاع الزراعة: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية الصندوق السعودي للتنمية، ... كد وضع عدة استراتيجيات واتفاقيات قامت الدول العربية بإنجاز عدة اتفاقيات التعاون الاقتصادي بينها وتحبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تعزيز التبادل التجارية خاصة في السلع الزراعية. كما أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام 2025، والتي تعتبر إطارا للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

وقد تم كذلك إقرار المشروع العطارين للأمن الغداني في قمة الكويت عام 2009 والذي يهدف إلى تعزيز قرص الأعضاء في السلع الغذائية الرئيسية وتحقيق استثمارات مجدية للقطاع الخاص في الزراعة وتخفيف من حدة التزايد التواصل في الواردات. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق زيادة مباشرة تقدر بحوالي 20 مليون طن من إنتاج الحبوب، و 6.3 مليون طن من الأرز، و26 مليون

طن من السكر، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية، وتوفير حوالي 5.6 مليون فرصة عمل- وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة السودانية مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تنفيذ برنامج التنمية الزراعية في السودان يستثمر الموارد الكبيرة التي تتوفر عليها من أراضي زراعية، ومياه، وثروة حيوانية.

بالرغم من هذه المجهودات التهنئة في إنشاء مجموعة من المؤسسات والبرام عدة اتفاقيات تشجيع وتطوير التعاون العربي المشترك في القطاع الزراعي، إلا أنها لازالت لم تتمكن من تحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي في مستوى طموحات الدول العربية. وبالتالي وجب إعادة النظر في هذه الاتفاقيات والمؤسسات العربية وتطوير مكوناتها وأهدافها لتمكينها من لعب الدور المنوط بها للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي في الوطن العربي. (التنمية في القطاع الزراعي والأمن، 2015، الصفحات 13-18)

مبحث3: التجارب الدولية في مجال الأمن الغذائي وإمكانية الاستفادة منها

لقد دخلت الدول العربية في علاقات شراكة مع دول أخرى خارج القطر العربي والإفريقي، بهدف رفع كفاءة اقتصادياتها ورفع مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بها، فضلا عن تعزيز تجارتها الخارجية مرورا بتحسين أمنها الغذائي.

1-الشراكة العربية الأوروبية:

أدت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية بالاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو تبني سياسة متوسطية جديدة، إذ دخلت أوروبا مرحلة مهمة في تاريخها على اختلاف أبعادها حيث وقعت معاهدة جديدة للوحدة في مارس 1992، أطلق عليها معاهدة ماستريخت، والتي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة (**عمار، 23-22 افريل 2003، صفحة 11**)

بمجرد ولوج اتفاقية ماستريخت حيز النفاذ في نوفمبر 1993، دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في كورفو باليونان في جويلية 1994، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورو متوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المديين القصير والمتوسط (**المنذري، صفحة 243**)

وبناءا عليه عقد مؤتمر للمجلس الأوروبي في مدينة كان يومي 26-27 جوان 1995، أشار إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي متعدد الأطراف ودعا البلدان الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط إلى العمل معا على مدى اكبر لتأمين على أن

يصبح حوض المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والاستقرار والرفاهية واصفا ذلك بأنه " سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي تماسكه الجيوسياسي (**الحافظ، 22-23 أفريل 2003، صفحة 11**)

من ثم انعقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي، واثني عشر دولة متوسطية (**شريط، 2003، صفحة 100**)، وقد تضمن المؤتمر إلى جانب الأهداف الاقتصادية والمالية برامج عمل وأهداف أمنية بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، هذا التكتل سيكون له دور استراتيجي في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية (**عمار ي.، 22-23 أفريل 2003، صفحة 11**).

2-أهداف الشراكة الأورو-عربية:

تختلف أهداف الشراكة بين كلا الجانبين الأوروبي والمتوسطي، حيث وإن كانت في ظاهرها تخدم مصالح الطرفين، إلا أنها في باطنها تخدم اقتصاديات الدول الأوروبية.

أ-أهداف الشراكة من منظور دول الاتحاد الأوروبي: تتمثل الأهداف الحقيقية المجموعة دول الاتحاد الأوروبي فيما يلي (Bernard Hockman and Patrick Messerlis، October 2002، صفحة 8)

-توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بثروات الشرق الأوسط.

-تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.

– الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول الجنوب المتوسط، والحد من انعكاساتها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ما سبق ترى دول الاتحاد الأوروبي أن هذا التعاون يمثل استثمارا استراتيجيا المواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، والفقر والهجرة والتطرف.

ب–أهداف الشراكة من المنظور العربي (Simon Neaime، June 2005، صفحة 9): تتمثل أهداف الشراكة من وجهة نظر الدول العربية فيما يلي:

– التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة مناطق تبادل حرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وأسيا ودول المحيط الهادي، والتي ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها الأسواق الناشئة.

– الاستفادة من البرامج العديدة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء معه في المشاركة مثل برامج التحويل المسيرة من المؤسسات المالية الأوروبية، وبرامج التدريب المتطورة، وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة، وأيضا الحصول على الخبرة العالية والتكنولوجيا المتطورة.

ج–مزايا اتفاقيات الشراكة الأوروبية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة بسبب وجود فوارق كبيرة في مستويات التنمية بيد الدول الأوروبية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما جعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمرا غاية في الصعوبة (**عناني،، صفحة 257**).

فبينما يصدر الاتحاد الأوروبي لهاته الدول أكثر من 60% من وارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، والتي تعتبر في معظمها مواد خام (**الحسن، 2012، صفحة 147**).

إذا أردنا الإشارة إلى مزايا الاتفاقية على تجارة المنتجات الزراعية فإننا يمكننا أن نحصرها في النقاط التالية:

– ستضع الشراكة المتوقعة قيودا على ولوج المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل ستعرف أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعا يقدر ما بين 1–4% حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها (**الاستثمار، 2005، صفحة 5**).

– النفاذ المحدود للسلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي (**الحسن، صفحة 148**).

مبحث4: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي

تزخر بعض البلدان العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري الاقتصادياتها ومصدر العيش فيها، وتتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في مناخ المنطقة بالنظر للموقع الجغرافي المتميز لها وترامي أطرافها في القارتين الإفريقية والآسيوية ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي في مفهومه الشامل بالعديد من العوامل والموارد التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ومن أهم تلك العوامل والإمكانيات مايلي:

1-نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية: تتباين الدول العربية تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها، نظرا لعوامل عديدة من بينها العوامل الجغرافية والبيئية ومدى توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

الشكل رقم (01)

يبين النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية في الدول العربية مقارنة ببقية العالم.

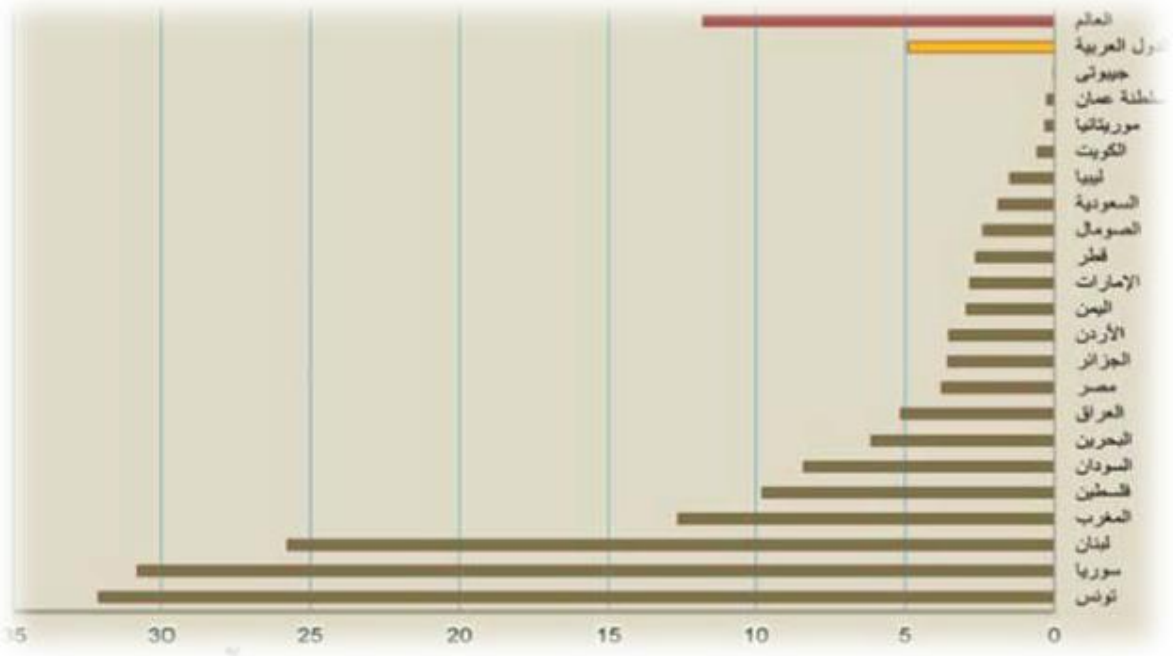

تمتد الدول العربية على مساحة تقدر بحوالي 1330 مليون هكتار، وتبلغ المساحة التي استغلت في الزراعة عام 2014 مثلا، حوالي 72 مليون هكتار وهو ما يعادل % 5.4من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 9.6مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9مليون هكتار تمثل نحو 20.7 ٪ من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية). (الموحد، 2016، صفحة 75)

ووفقا لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم توفر المياه في بعض المناطق ولظروف اقتصادية ترتبط بتوفر عناصر الإنتاج وعوامل أخرى مثل الراحة البيولوجية للأرض لتعزيز عناصرها الغذائية، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون

استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5 ٪ من المساحة الزراعية الكلية المستغلة. (الموحد، 2016، صفحة 75)

وترتفع باستمرار نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية الإجمالية عن 7.25في ثلاث دول عربية هي: تونس، وسوريا، ولبنان بينما تتراوح بين (3-16٪) في المغرب، فلسطين، السودان، البحرين، العراق، مصر، الجزائر والأردن، وتنخفض لأقل من 3٪ في باقي الدول العربية.

-2الموارد المائية: تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة العالم العربي (10.8) % من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه 7.5 من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على 0.7%فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1%فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في العالم العربي مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (15:1) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (5:1)، يضاف إلى ذلك أن شطرا لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة. (الغذائية، 2011، صفحة 10)

من جهة أخرى تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر 257.5 مليار متر مكعب في السنة، يتم استخدام 160 مليار متر مكعب منها لجميع الأغراض بنسبة 62.1 ٪ من إجمالي المتاح منها، فيما يستغل حوالي 90% منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات اليومية، فيما تشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية في المنطقة، إذ تقدر بنحو 209.2مليار متر مكعب تمثل % 81.2من المتاح الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية 14.1 ٪ أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 3.8 و0.9 ٪ على الترتيب في العالم العربي. (الغذائية، 2011، صفحة 10)

وعلى المستوى الإقليمي يستحوذ الإقليم الأوسط العربي (مصر، السودان، جيبوتي والصومال) على نحو 49.7 %من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق العربي الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)، وإقليم المغرب العربي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا)، وإقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن)، على حوالي

1.26، % 18.2، 6.1%من إجمالي الموارد المائية العربية على التوالي .

وفيما يتعلق بهطول الأمطار توجد أربع دول عربية يزيد فيها معدل الهطول المطري على 300 ملم سنويا وهي: لبنان، السودان، المغرب وتونس. حيث أن معظم المياه السطحية في الدول العربية تأتي من مصادر خارجية، بنسب متفاوتة، وهذا يوضح مدى حساسية الوضع المائي بالمنطقة، فأي تأثير سلبي للتغيرات المناخية على المدى الطويل، أو للتقلبات المناخية السنوية، سواء في كميات الهطول أو مواعيده أو مكانه، سيؤثر بطريقة سلبية على إنتاج الغذاء في المنطقة.

وتحصي كل من العراق والسودان ومصر أعلى موارد مائية سنوية بين البلدان العربية مقدارها 75 و65 و58 مليار م3 سنويا على التوالي، إذ أن أكثر من 50٪ من الموارد السطحية فيها خارجية، مما يولد مزيدا من الضغوط على وضعها المائي. في حين تأتي الجزائر ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال وسوريا وتونس واليمن في المرتبة الثانية من مجموع الموارد المائية وهي بين 5 مليارات و30 مليار سنويا، وفي بقية البلدان العربية موارد مائية تقل عن 5 مليارات م3 في السنة"

(الغذائية،، 2010، صفحة 05). وتعتبر الكويت أفقر البلدان العربية من حيث الموارد المائية، إذ يبلغ معدل التساقطات فيها 121 مليمترا في السنة، أما مجموع الموارد المائية السنوية فيبلغ 0.02 مليار م3 في السنة.

1–تطبيق مبادئ الحكم الراشد:

أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والإقليمي وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية: **أ– الفعالية في التخطيط** وذلك لما يترتب عنها من دقة في تحديد الغايات والأهداف المرسومة للهيئات والمؤسسات الزراعية على المستويين القومي والقطري ومن تعبئة للموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، ولكي يكون التخطيط فعالا ومرنا فإنه من الضروري توفر قاعدة بيانات للموارد شاملة حديثة موثقة ومتجددة، وأن يكون من يقوم بعملية التخطيط على مستوى من الكفاءة يخوله الاستخدام الأمثل لهذه البيانات.

ب – الفعالية في التنفيذ : أي القدرة على تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى واقع ملموس، وهنا تبرز مدى أهمية العنصر البشري وكفاءته في تحقيق أهداف التنمية الزراعية ، فالتنمية الزراعية وإن كانت تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإن الإنسان هو أداتها ومنجزها، وبالتالي فإن نجاح التنمية الزراعية يستوجب أن يكون العنصر البشري على قدر مناسب من التمكين من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائه لدوره بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة، وهذا يعني أن تتوفر لديه قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف والإعداد الجيد والتدريب ...

ج–العمل المشترك: إن العمل في فريق متكامل التخصصات تجمع أفراده وحدة الهدف ومستويات الأداء يسهل تخطي الحواجز التنظيمية لهياكل التنمية الزراعية وبالتالي التصدي لمعظم المشاكل التي يتعذر على المجهود الفردي تجاوزها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الزراعية. إن النهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات ما يلي:

– بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والإقليمي وتحسين أداء ما هو موجود منها.

– تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارعين المتعاملين معها مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعية.

– العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من أجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.

– العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.

– العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحد من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

– إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها. ومما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الاستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها، كما يتطلب ترشيد استغلالها اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب الأموال العربية المهاجرة والتي تتراوح وفقا للأرقام المتداولة بين

1000 و1500 مليار دولار أي أنه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 76 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

د – العدالة : إن العدالة الاجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لضمان فعالية التنمية الزراعية، ويتجسد ذلك من خلال توزيع الأصول الإنتاجية داخل القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى القومي وعدالة تخصيص الاستثمارات وتوزيع المستلزمات والقروض وعدالة السياسة السعرية بين القطاع الزراعي وغير الزراعي، وعدالة توفير فرص متكافئة قدر الإمكان في العمل والتدريب والتعليم والرعاية الصحية وعدالة مشاركة أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات ثم توزيع ثمار التنمية نفسها على مستحقيها، وفقا للمبدأ الذي يرتبط بين الجهد والمكافأة ووفقا لنظام يضمن توفير المستلزمات إلى صغار الفلاحين وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد بدءا بالأكثر احتياجا.

2–إقامة تكتل اقتصادي عربي فعلي: عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة، إن الحديث عن التكامل الغذائي بين الدول العربية يقودنا إلزاما للحديث عن الزراعة في الوطن العربي، حيث إن الزراعة تمثل المفصل الرئيسي الذي يجب أن نجتهد عليه بكل جد لما له من دور رئيسي في زيادة إنتاج الغذاء. والزراعة التي نتحدث عنها هنا ليست مجرد حرث الأرض وزرع البذور بمفهومها التقليدي وإنما الزراعة هنا بمفهومها الشمولي تتكون من ثلاثة جوانب رئيسية: كل واحد منها يعتمد على الآخر، والجانب الأول هو زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الماشية والدواجن) وتربية الأسماك وتنمية الغابات، والجانب الثاني هو السياسات والاستراتيجيات المتبعة والتسهيلات المالية لقطاع الزراعي ودعم حكومات الدول العربية لأسعار المنتجات الزراعية، أما الجانب الثالث فهو دعم الصناعات الغذائية وتطويرها وذلك لتحويل الفائض من الغذاء في بعض الدول إلى منتج غذائي صحي يسوق في العالم العربي خصوصا في الدول العربية التي تفتقر إلى هذا الفائض. ونظرا للأحوال الغذائية الخطيرة السائدة في البلاد العربية أصبح الأمر أكثر إلحاحا لوضع استراتيجية للتعاون الزراعي العربي بما يؤمن تنويع الإنتاج الزراعي وتكامله وتوفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي لسد الاحتياجات من المواد الغذائية، إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق من خلاله:

– وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى الوطني.

– وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها.

– إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زماننا ومكاننا على المستويين الإقليمي والوطني.

–إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، والنظر مثلا في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقنيات الحيوية وهندسة الجينات.

– وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق أسس مدروسة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين مختلف الأقطار العربية.

– وضع وتنفيذ مشروعات الإقامة أو لتقوية واستكمال البنية التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية. وبما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيعمل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية فإنه سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية وهكذا فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي، كما أن مقومات هذا التكامل متوفرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا

كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية، كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية .

المحددات الطبيعية

كفاءة استغلال الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.4 مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، حيث تشكل المساحة المستغلة منها حوالي 36.5 في المائة. وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشارا في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 57 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 15 في المائة للأراضي الزراعية المروية و28 في المائة للأراضي البور (المتروكة دون استغلال).

وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نموا متواضعا، حيث ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3.3 في المائة في أوائل التسعينات إلى 4.9 في المائة في عام 2007. وقد استقرت نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة، منذ مطلع التسعينات في حدود 15 في المائة. وبلغ متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذكورة حوالي 1.5 في المائة، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة نفسها حوالي 2.9 في المائة. وقد نجم عن ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.3 هكتار في أوائل التسعينات إلى 0.2 هكتار في عام 2007. الملحق (3/2) والجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية
خلال الفترة 1990 – 2007

(ألف هكتار)

الفترة	المساحة المزروعة المطرية والبور	المساحة المزروعة المروية	الإجمالي
1990	45,247	11,553	56,800
2000	55,929	9,500	65,429
2007	60,067	10,705	70,772

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008.

محدودية التوسع في الأراضي الزراعية : تعتمد جهود تحسين الإنتاج الزراعي على كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ووفرة المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5في المائة سنويا في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنويا في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة.

ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن كان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنويا، مع الأخذ بالاعتبار بأن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية الأراضي.

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع المروية الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى، إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولار و1,500

دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. كما أن الاستغلال الكفوء للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان عائد اقتصادي مناسب، علما بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضا العائد الاجتماعي والبيئي إمكانات التكثيف المحصولي : يشكل التكثيف المحصولي أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تقدر الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70 في المائة. ويختلف هذا المتوسط العام للكثافة المحصولية من دولة إلى أخرى، كما يتفاوت في إطار البلد ذاته نتيجة عدة عوامل كالتطور الزراعي والتقني والظروف المناخية وحيازة الأراضي. ويرتفع مستوى التكثيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة والكبيرة، إذ تتراوح نسبة التكثيف المحصولي بين 92 في المائة و195 في المائة، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)

التكثيف المحصولي في المزارع التقليدية الصغيرة في الدول العربية

عام 2006

(هكتار)

البيان / الدولة	مساحة المحاصيل الشتوية	مساحة المحاصيل الصيفية	الفاكهة	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي المساحة المزروعة	نسبة التكثيف المحصولي (%)
مصر	75	70	1	146	75	195
المغرب	197	32	28	257	261	98
الجزائر	360	120	90	570	620	92
السودان	68	235	18	321	299	107
سورية	220	82	30	332	294	112
الأردن	35	105	115	255	250	102

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المزارع التقليدية في الوطن العربي، 2006.

وتشير الدراسات إلى أن معدل التكثيف المحصولي يعتبر ضعيفا في الدول العربية، وبخاصة في المناطق المروية ومناطق الأمطار الملائمة كما وتوزيعا. ويمكن زيادته بمتوسط قدره 1.1 في المائة بناء على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو). ويعني ذلك إضافة حوالي 5 مليون هكتار وزراعتها بالحبوب، إذ يمكن تعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيض الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب بحوالي 8 مليون طن سنويا (**الزراعة، 2010**). ويشكل التكثيف المحصولي أحد أهم الأساليب الفنية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص العمل في الريف الذي يعاني من البطالة، وزيادة دخل المزارعين عن طريق زيادة إنتاجهم وبتكاليف أقل، إذ أنه بمجرد رفع متوسط الكثافة المحصولية بمقدار 0.1 في المائة سنويا خلال السنوات العشر القادمة فإن ذلك يعني إضافة ما يتراوح بين 5.5 و6 مليون هكتار محصولي). (**العربية ا.**)

آفاق التوسع الرأسي في الإنتاج : يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة أسرع عائدا ومردودا من التوسع الأفقي. إلا أن ما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعا بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، مما يدل على وجود فجوة واسعة بين الإنتاجية الحالية لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي. وتشير تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) إلى أن مساهمة التوسع الرأسي في زيادة إنتاج الحبوب في الدول العربية حتى عام 2020 قد تصل إلى 70 في المائة مقابل 30 في المائة المساهمة التوسع الأفقي. أي أنه سيكون الإنتاجية وحدة المساحة الدور الحاسم في زيادة الإنتاج الزراعي خلال السنوات القادمة مع ملاحظة أن تطوير الإنتاجية لا يتوقف على الطاقة الإنتاجية للأرض وإنما يتوقف على التقنيات والمدخلات التي ستوظف وعلى كفاءة توظيفها، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
مؤشرات الإنتاجية في عدد من الدول العربية والدول الأخرى

الدول	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2005-2003)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار) (2005-2003)	متوسط كمية السماد (كجم / هكتار)
مصر	497	7,545	572
سورية	1,196	1,786	73
المغرب	719	1,243	52
السودان	371	650	4
السعودية	5,523	4,559	99
هولندا	23,396	8,309	564
الولايات المتحدة	23,066	6,443	114

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي 2008.

أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية : تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف و تفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار وشدة الرياح، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي
2,500 ملم/ السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85 في المائة من الأمطار في المناطق الجرداء. وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2 – 3 ملم في السنة، كما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10 و 200 طن/ هكتار / سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250 طن/ هكتار / سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية
عام 2007

(ألف كم^2)

الإقليم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحر
المغرب العربي [1]	4734	1,008
حوض النيل والقرن الإفريقي [2]	1897	1,221
المشرق العربي [3]	259	357
شبه الجزيرة العربية [4]	1,970	973
المجموع	**8,860**	**3,559**

(1) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(2) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.
(3) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.
(4) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

المصدر: المنطقة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008.

وقد بلغت مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية حوالي 8.86 مليون كم في عام 2007، أي نحو 63 في المائة من مساحة الدول العربية. وتتركز معظم الأراضي الصحراوية في إقليم المغرب العربي، إذ تمثل المساحة المتصحرة حوالي 78 في المائة من مساحته الإجمالية مقابل 63 في المائة في إقليم شبه الجزيرة العربية و45 في المائة في إقليم حوض النيل و36 في المائة في إقليم المشرق العربي. وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون كم2 أي بنسبة 25 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية كفاءة استغلال الموارد المائية في الإنتاج الزراعي تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافا حيث تقع نسبة كبيره منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة الأمطار.

وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيث تتفاوت كمياته وكثافته من عام إلى آخر، كما أن توزيعها متفاوت من دولة إلى أخرى. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب تشكل حوالي 2 في المائة من المياه المتجددة في العالم. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة 760 متر مكعب في السنة مقابل 7,000 متر مكعب للفرد سنويا على مستوى العالم.

استغلال المياه السطحية: تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار م3 سنويا، وفي المتوسط العام يأتي 70 في المائة من تلك الموارد من خارج الدول العربية. وتستغل المياه السطحية لأغراض الري، حيث يحظى قطاع الزراعة بحوالي 89 في المائة من جملة هذه الموارد، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي 6 في المائة وحصة القطاع الصناعي 5 في المائة.

وبلغت جملة المياه السطحية المستثمرة لإغراض الري حوالي 201 مليار م في عام 2007 بنسبة استرداد وصلت إلى 68 في المائة من المياه السطحية المتاحة، بينما بلغ حجم الطلب للإغراض الزراعية حوالي 354 مليار م في نفس العام. وبالتالي، فإن العجز في المياه للأغراض الزراعية يقدر بحوالي 20 في المائة، حيث يتم تغطية جزء يسير من هذا العجز من المياه الجوفية ومياه الصرف المعالجة. وما من شك في أن الوضع المتدني للموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة وفي ظل الظروف المناخية غير المواتية يضع عبئا كبيرا على مصادر المياه الجوفية التي يعول عليها كثيرا في تأمين الاحتياجات المائية العربية الكبيرة لإغراض الإنتاج الزراعي، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)

الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها

(مليار م^3)

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المتاح		مياه التنقية	مياه التحلية	
296.4	7734	42	35	338.4	8.1	2.5	349

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2008.

استغلال المياه الجوفية: يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7,734 مليار م. كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م، حيث تبلغ الكميات المتاحة منها للاستجرار حوالي 35 مليار م3 وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية، مما يؤثر سلبا على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه

كما ونوعا. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، وجفاف بعض العيون والأفلاج، وزيادة كلفة ضخ المياه بجانب الآثار البيئية السلبية .

استخدامات الموارد المائية في الزراعة العربية: تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية بحوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ريها حوالي 162 مليار م.

وتقدر الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة سنويا وغير المستغلة بحوالي 176 مليار م نظرا لضعف كفاءة الري التي تتراوح بين 50 في المائة و60 في المائة، حيث تنخفض هذه النسبة في بعض مناطق الري بالغمر. وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية، مقابل حوالي 15 في المائة بالرش وحوالي 10 في المائة بالتنقيط وتقدر بعض الدراسات أن تحسين كفاءة الاستخدام إلى مستوى 70 في المائة سوف تؤدي إلى توفير حوالي 50 مليار م3 في السنة من المياه، أي حوالي ثلث الكمية المستخدمة في الزراعة. وفي ظل العجز المائي المتوقع في السنوات القادمة بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، يتوقع أن يبلغ العجز حوالي 369 مليار م في عام 2020، أي حوالي ضعفي الكميات المستغلة حاليا في الزراعة. ويمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)

بعض مؤشرات توفر وكفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية في الدول العربية

المؤشر	الوضع العام 1990	الوضع العام 2007
نصيب الفرد من الموارد المائية (م3)	1107	760
كفاءة منظومة نقل المياه	-	%76
كفاءة نظم الري الحقلي التقليدية	-	%50
نسبة الأراضي المروية بنظم الري التقليدية	-	%85
تقديرات الفاقد السنوي من مياه الري (مليار م3)	-	90

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي في الدول العربية إلى عدم معرفة المزارعين للنتائج السلبية الناجمة عن الإفراط في استخدام المياه وعدم الإلمام بالمقننات المائية، وكثرة التسرب والتبخر في الأقنية الترابية المكشوفة إذ تبلغ نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات حوالي 30 في المائة، بالإضافة إلى القصور في تخطيط وإدارة العديد من مشروعات الري من حيث الأساس، وتطبيق دورات زراعية لا تضمن تحقيق عائد مرتفع من الماء إذ يتم التركيز على زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتحقق عائدا منخفضا.

ويعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنيا بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3 و6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2007 من الناتج الزراعي حوالي 3,630 دولارا، الذي يعتبر متدنيا مقارنة بنصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول المتقدمة. ويتسع التباين أو يضيق، تبعا لنوعية المحصول ودرجة مكننته وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، حيث يعود هذا التفاوت إلى العوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى جودة الأراضي الزراعية، ومدى قدرة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والسياسات الزراعية والسعرية والاستثمارية، ومدى توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للمزارعين. وتنخفض إنتاجية العامل الزراعي في

معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب ومصر وسورية والجزائر وتونس والسودان. وهنالك مجالات متعددة لزيادة إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بمعدل يتراوح بين 3 و5 أضعاف الإنتاجية الحالية من خلال التوسع في استخدام المكننة الزراعية وإعطاء الأولوية في مناطق الكثافة السكانية الزراعية للتنمية البيولوجية والمائية.

آثار الهجرة من الريف إلى المدن على النشاط الزراعي: تمثل الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي. ويرجع تزايد معدل الهجرة إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، حيث لا تتجاوز نسبة من يحصلون على الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي عن 50 في المائة من السكان في الريف. وكذلك، لا تزيد نسبة من يحصلون على الرعاية الصحية عن 60 في المائة، ومن يحصلون على خدمات الصرف الصحي عن 30 في المائة. ويعاني الريف من ضعف فرص العمل الجديدة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية، إلى جانب تدني مستوى الأجور والمعيشة في الريف، مقارنة بالمدن.

وبالمحصلة، فإن معظم الدول العربية الزراعية تعاني من عدم توفر الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة مواسم العمل الزراعي، وارتفاع أجور تلك العمالة، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يسهم في تقليل هوامش الربحية وتراجع الاستثمار الزراعي. وتنمو الهجرة من الريف إلى المدينة بصورة متسارعة متجاوزة فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف، الأمر الذي يشكل عبئا متزايدا على مرافق وخدمات المناطق الحضرية.

التقنية الحديثة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

مستويات الإنتاجية الزراعية: يؤدي تطوير الإنتاجية الزراعية العربية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وبالتالي تخفيض اعتماد الدول العربية على الواردات الغذائية وما يرتبط بذلك من تحسين مؤشرات الأمن الغذائي. ويتفاوت متوسط الإنتاجية في الزراعة المطرية والمروية نظرا للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام حزم التقنية الزراعية وتتضافر مجموعة من العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تبرر التركيز على تطوير إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية باعتبارها المصدر الأكثر أهمية وديمومة لزيادة الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر إيجابا بتطبيق التقنية الحديثة المتطورة من خلال استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطور. كما يؤدي تحسين المدخلات الزراعية إلى زيادة مردود وحدة المساحة، بتكلفة أقل من تكلفة التوسع الأفقي، فضلا عن أن زيادة غلة المحاصيل يعني تخفيضا في تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين دخل المزارع وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية في الأسواق الخارجية. كما أن تطوير الإنتاجية من خلال زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأقرب منا وأكثر مرونة وانسجاما مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، وهو ما يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين على الاستثمارات الكبيرة، وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة كما هو الحال في التوسع الأفقي في المناطق الجديدة المستصلحة وتتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية للأراضي المزروعة في الدول العربية بين 25 في المائة و50 في المائة من طاقتها الإنتاجية الطبيعية، مما يعني إمكانية مضاعفة الإنتاجية الفعلية بمقدار ضعفين إلى أربعة أضعاف. وتشير بعض الدراسات والتجارب التطبيقية أنه بالإمكان مضاعفة إنتاجية معظم المحاصيل وفي مقدمتها القمح والشعير والذرة الصفراء والخضروات والفواكه في معظم الدول العربية المتوسطية بما يتراوح بين 1.5 ضعف وستة أضعاف الإنتاجية الحالية في غضون عقدين من الزمن. ويدعم إمكانية تحقيق هذه النتائج المعدلات الإنتاجية المرتفعة التي يحققها بعض المزارعين الأكفاء، والفروقات الكبيرة بين إنتاجية المحاصيل في محطات التجارب أو حقول الإرشاد وفي المزارع. كما أن

بعض المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها لا تبرر القصور في تحقيق مستويات مقبولة في إنتاجية المحاصيل الزراعية، الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)
متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى للفترة 2000 – 2007

(كغم / هكتار)

	الحبوب	القمح	الشعير	الذرة الصفراء	الحمص	القطن (زهر)	السمسم	الشمندر	البطاطا	البندورة
متوسط الدول العربية	1,600	1,970	557	2,050	550	2,104	293	37,220	15,240	18,050
متوسط الدول النامية	2,550	2,320	1,680	2,420	730	1,357	360	28,615	12,760	18,720
متوسط الدول المتقدمة	5,100	5,700	2,970	5,600	926	2,185	790	37,120	16,970	34,970
متوسط العالم	**2,330**	**2,800**	**2,300**	**3,450**	**750**	**1,620**	**342**	**36,650**	**15,630**	**24,650**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، بيانات الإنتاج الزراعي، 2008.

كفاءة البحوث الزراعية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي: يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها. وتدل النتائج التطبيقية لأبحاث مراكز البحوث الدولية والإقليمية مثل المركز الدولي (ايكاردا) والمركز العربي (أكساد) أن عائد الاستثمار في البحوث الزراعية التقنية يتراوح بين 35 في المائة و65 في المائة سنويا.

وتشمل البحوث الزراعية الحديثة تقنيات الري الحديث التي تركز على الاستخدام الكثيف للآلات والأجهزة الزراعية المتطورة، ومسح الموارد الأرضية والمائية، ورصد الأراضي التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر، وتطوير التلقيح الصناعي، وإدخال واستنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية. وتتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات وتشمل مجالات الهندسة الوراثية أو الجينات وإعادة تركيب الحامض النووي واستخدام البكتيريا والإنزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات عالية الإنتاج من الثروة الحيوانية. وتفتقر مراكز الأبحاث الزراعية في الدول العربية للكثير من هذه التقنيات على الرغم من الدور الفاعل الذي تؤديه هذه المراكز بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات البحثية العالمية وأهمها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) الذي حقق تقدما ملموسا في هذا المجال خلال العقدين الماضيين، من خلال البرامج البحثية التي نفذها بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال التقنية أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها، تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، وتقنيات المكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقا مع البيئة الزراعية، وتقنيات نظم الري المرشدة الاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك، بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. ومع ذلك فإنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت، مما يؤكد أن التوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي، واستخدامات التقنية الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل والأكفأ لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتطوير نوعيتها وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية. كما

تعتبر تقنية التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية والحيوانية الكثيرة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال المجال رحبا لإيلاء المزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة والبحوث الزراعية في المنطقة العربية، خاصة وأن نسبة المخصصات المالية المرصودة لدعم هذا النشاط لا تزال ضئيلة ولا تتجاوز 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة تبلغ حوالي 3 في المائة في الدول المتقدمة (**الدولي، 2005**). ويبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45 في المائة من مستواها في الدول النامية، وحوالي 7 في المائة من مستواها في الدول المتقدمة.

تنمية الريف وانعكاساتها على تحقيق التنمية الزراعية والبشرية

يعاني حوالي 25 بالمائة من سكان الوطن العربي من الفقر. ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية، حيث تشمل فئة الفقراء في تلك المناطق، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. ويساهم الفقر في زيادة نسبة الأميين والمتسربين من المدارس من البدو والرعاة والمزارعين الذين يعيشون في المناطق الهامشية والمتدهورة بيئيا.

ولم يحظ الريف في الدول العربية باهتمام مناسب في برامج التنمية، حيث لا يزال يعاني من ضعف الخدمات، بما في ذلك خدمات البنية التحتية والرعاية السكنية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والخدمات الزراعية وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الوقائية، والخدمات المخبرية والبيطرية، وخدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة والتدريج.

وقد تفاوتت درجات توفر البنى التحتية والخدمات المساندة بين الدول العربية وحتى داخل الدولة الواحدة، سواء من حيث المستوى والكفاءة أو درجات التطوير، ولكنها بشكل عام ضعيفة في المناطق الريفية. ومن جانب آخر، فقد ساهم عدم كفاءة تلك الخدمات في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المشروعات الزراعية، بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة، وتدني العوائد، إذا لم تتوفر الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والنقل بكلفة معقولة.

وقد بذلت الدول العربية خلال العقود الماضية جهودا متباينة لتوفير وتطوير البنى التحتية والخدمات المختلفة للقطاع الزراعي، وللمناطق الريفية، وبالأخص الخدمات الصحية والتعليم والطرق والصرف الصحي والمياه والكهرباء والاتصالات. وبالرغم من ذلك فإن الأمر يتطلب مزيدا من الجهود ومن الاستثمارات الحكومية والخاصة وبما يسهم إيجابيا في تطوير القطاع الزراعي العربي وزيادة إنتاج الأغذية.

الاهتمام بعمليات ما بعد الحصاد وأثره في تحقيق الأمن الغذائي

يشتمل مفهوم التسويق بشكل عام وتسويق المنتجات الزراعية الطازجة بشكل خاص على كافة الأنشطة المتعلقة بدراسة السوق وتلبية احتياجات الطلب كما ونوعا بما في ذلك الاهتمام بتوفير الخدمات الزراعية الجيدة في الحقل لضمان إنتاج محصول عالي الجودة وتطوير نظم جني المحاصيل، والحفاظ على جودتها لإيصالها إلى المستهلك أو قنوات الصناعات التحويلية. ويمكن القول أن عمليات ما قبل الحصاد وتهيئة المحصول والثمار للجني ثم مرحلة الحصاد والجني والقطف، و عمليات ما بعد الحصاد التي تحافظ على جودة المنتج هي عمليات متكاملة وبالغة الحساسية، ويعتمد نجاحها على توفر القدرة على التحكم بها وتنفيذها وفق الشروط والمعايير الفنية بما يحقق عوائد كبيرة قد تتجاوز تكاليف المنتج نفسه. كما أن تقليل نسبة الفاقد والتالف فقط من الناتج الزراعي، وبالأخص الإنتاج النباتي يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال فإن نسبة الفاقد من مجمل الإنتاج للمحاصيل النباتية الطازجة تقدر في البلدان المتقدمة بين 5 في المائة إلى 20 في المائة، بينما تتراوح في البلدان النامية ما بين 20 في المائة إلى 50 في المائة، وقد تصل في بعض الحالات إلى 100 في المائة. وتقدر نسبة فاقد

الحبوب بحوالي 15 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، وحوالي 25 في المائة و40 في المائة للخضروات والفواكه على التوالي.

وتشمل معوقات ما قبل وما بعد الحصاد قلة البحوث المتخصصة في هذا المجال، وضعف أو نقص البنية التحتية الأساسية، وعدم توفر التدريب للعاملين والمختصين في هذا القطاع والمواد التدريسية المتخصصة في المعاهد والجامعات، وكذلك ضعف وعي المستهلك والمجتمع لأهمية معاملات ما بعد الحصاد، وضعف البيانات والمعلومات التسويقية لمتغيرات الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف كفاءة القطاع الخاص العامل في مجال التخزين والتبريد والتسويق وعدم توفير الدعم والمساندة له.

أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي

اشتملت سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية على تحرير أسعار الصرف، وتحرير أسعار السلع والخدمات، وإزالة الدعم والرسوم والضرائب، وإزالة التسعير والتسليم الإجباري للمحاصيل الأساسية، وتطبيق برامج الخصخصة بأشكالها المتنوعة. كما قامت معظم الدول العربية بتقليل التدخل الحكومي في القطاعات الإنتاجية الزراعية وكان من أهم السياسات التي طبقتها غالبية الدول العربية في قطاع الزراعة ترشيد استخدامات المياه، واسترداد تكاليف إتاحة خدمات المياه للري، وتحرير أسواق إيجارات الأراضي الزراعية، وتقنين المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق المستلزمات الزراعية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاستيرادها.

وقد تطورت التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية في كل دولة عربية حسب رؤيتها وتأثرها بالمستجدات العالمية والإقليمية، واتساقها مع الخطوات المتعلقة بالانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، وتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ عدد من الالتزامات والاشتراطات التحرير التجارة الزراعية العربية البينية، وتأهيل الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية. كما قامت بعض الدول العربية بالدخول في اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية للاستفادة من المزايا الاقتصادية والتجارية. وبالرغم من توجه معظم الدول العربية نحو تطبيق سياسات التحرر إلا أن البعض لازال يطبق سياسات حمائية لبعض المنتجات المحلية من السلع الزراعية.

وقد أسفرت هذه السياسات عن تحقيق تحسن ملموس في أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي تحسن العوائد في الأنشطة الزراعية من جراء رفع القيود عن التراكيب والأنماط الزراعية، ورفع القيود أمام تصدير المنتجات الزراعية. وسجل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني زيادة بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2000-2008. كما شهد القطاع المروي تطورا في نظمه الأروائية الحديثة من حوالي 500 ألف هكتار إلى حوالي 1.5 مليون هكتار شكلت 15 في المائة من مجمل المساحات المروية

غير أن هناك المزيد من الجهود المطلوبة في مجال الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي، لتعزيز آليات السوق، وذلك بإنشاء أطر تنظيمية للمنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار، وضبط الجودة وتدابير السلامة الصحية والصحة النباتية والحيوانية، وحماية المستهلك، وتطوير التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الزراعي وحماية الموارد والبيئة

تعزيز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة، حيث تعتبر زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعة العربية، وهي ضرورة ملحة للتوسع الأفقي والرأسي. وتوضح خارطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية. وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات

البحث والتطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة، أو في مجال توفر المرافق والخدمات الزراعية. كما أدت هذه التوجهات إلى تواضع الاستثمارات المخصصة لبرامج التسويق وتصنيع المدخلات، والتصنيع الزراعي بشكل عام، بالمقارنة مع أهمية الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق نسب أعلى من القيمة المضافة وزيادة أسعار السلع الغذائية، ومضاعفة العائد للمزارعين، وما توفره صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي من فرص كبيرة الزيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والثمار. وقدرت الاستثمارات العربية البينية الخاصة بحوالي 14 مليار دولار عام 2007، بلغت حصة القطاع الزراعي منها حوالي 6 في المائة. وهو ما يقل كثيرا عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية.

يضاف إلى ذلك قصور سياسات التمويل وضعف نسبة القروض ذات الأجل المتوسط والطويل، حيث بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل حوالي 85 في المائة من مجمل التمويل للقطاع الزراعي. وهذا ما يحرم المزارعين من إمكانات التطوير الفعلية لمزارعهم. كما أن هناك خلل آخر في توزيع الاستثمارات الزراعية العربية مما يعيق التكامل بين الموارد والاستثمارات ويهمل القواعد الاقتصادية الهامة مثل الميزة النسبية، وعدم القدرة على ترتيب الأولويات، وعدم تطبيق المعايير السليمة في توجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر وعدا من الناحيتين الإنتاجية والاجتماعية وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الغذاء، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشاريع إنتاج الغذاء، إلا أن استجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية كان ضعيفا، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي. ولقد ازداد اهتمام القطاع الخاص في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بالتوجه نحو إقامة المشاريع الزراعية في الدول التي تتوفر فيها الموارد المائية والأرضية وبوجه خاص في السودان. وبشكل عام، مازالت

المنطقة العربية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإعطاء دور حقيقي للقطاع الخاص للمساهمة في الجهود التي تبذلها الدولة والمؤسسات الإنمائية العربية والدولية. ويتمثل ذلك في توفير مستلزمات البيئة الاستثمارية الملائمة وتخصيص الحوافز والميزات التي تحفز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع زراعية كمشاريع إنتاج السلع الغذائية الطازجة والمصنعة، ومشاريع البني الأساسية التي تخدم القطاع الزراعي، مثل بناء صوامع الغلال والتخزين الحديثة، بالإضافة إلى مطاحن الدقيق، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1) الصناعة التحويلية والأمن الغذائي العربي

تلعب الصناعة التحويلية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي سواء عن طريق مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي، أو عن طريق تصنيع المنتجات الغذائية وتحويلها إلى سلع استهلاكية

في مجال إنتاج الغذاء، تسهم صناعة الآلات والمعدات في إنتاج تجهيزات تمهيد وتسوية وحرث الأراضي الزراعية، ورش البذور، وجني المحاصيل إلى جانب معدات تربية الدواجن والأبقار. كذلك تسهم الصناعات الكيماوية في مجالات إنتاج التقاوي والأسمدة والمبيدات، والأدوية البيطرية، وأيضا إنتاج الأعلاف ومعدات الري الحديثة وصناعة مواد التغليف.

وفي مجال السلع الغذائية، تقوم الصناعات الغذائية بتصنيع فائض الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة وما تستورده من مدخلات غذائية وتحويلها إلى سلع تؤمن الغذاء على مدار العام باستخدام تقنيات حفظ الغذاء وتغليفه وتسويقه. وتضم الصناعات الغذائية في الدول العربية عددا من الأنشطة من بينها صناعة الأعلاف، وذبح الحيوانات والطيور وتحضير وحفظ الحومها، وتعبئة وحفظ الفواكه والخضروات والأسماك، وصناعات الألبان والزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وأنشطة معالجة الحبوب وإنتاج الدقيق والحلويات، وصناعة السكر والمياه الغازية والمياه المعلبة والتبغ والسجائر وغيرها. ولا يخفى ما لهذه السلع من أهمية بالغة تكمن في توفيرها لسلع ضرورية للمستهلك. ونظرا لأهمية الصناعات الغذائية، فقد أولت الحكومات العربية والقطاع الخاص اهتماما كبيرا بها تمثل في العدد الكبير للمنشآت الصناعية التي تعمل في هذا المجال وحجم الاستثمارات المخصصة له. وعلى سبيل المثال قدرت استثمارات هذه الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجيخلال عام 2006 بنحو 9.5 مليار دولار، نمت بمعدل سنوي خلال الفترة 2002-2006 مقداره 6 في المائة.

(الإحصائي،، 2007)

تحديات العولمة والتنمية الزراعية العربية

يواجه قطاع الزراعة العربية تحديات فرضتها التطورات الاقتصادية الدولية في ضوء القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية والمتعلقة بالمواصفات القياسية والجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية، وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي في مناطق متعددة من العالم. كما تزايدت حدة الصراع على في الدول العربية. كما يتزايد الاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي، والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، وخاصة في المناطق الجافة التي يقع فيها الوطن العربي. ويفرض هذا الوضع ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية للتكيف مع التطورات المحيطة بها، لتعظيم المنافع، والإقلال من الآثار السلبية، والاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها في شتى المجالات، الإطار رقم (2)

الإطار رقم (2) تزايد استخدام الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي

تعود عمليات تحويل النباتات والمواد العضوية إلى وقود إلى مراحل قديمة رافقت اختراع محركات السيارات، حيث استخدم الصناع الأوائل الكحول وزيت الفول السوداني كوقود. وللبرازيل تجربة قديمة في إنتاج الوقود الحيوي بدأت منذ عشرينات القرن الماضي حيث تم بعد ذلك الإقلاع عن إنتاج هذا النوع من الوقود بسبب عدم جدواه الاقتصادية وارتفاع تكاليفه. ومع بداية الألفية الثالثة، ظهرت عودة قوية لاستعمال الايثانول كمضاف للوقود مما أدى إلى ظهور طلب على الوقود الحيوي بشكل متزايد في السوق الأمريكية، إذ ارتفع إنتاجه عالميا من 4 مليارات ليتر إلى 35 مليار ليتر ما بين عامي 1995 و2007. كما تزايد استخدام محصول الذرة الإنتاج الايثانول حتى بلغ مائة مليون طن في عام 2007، منها 81 مليون طن من الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 37 في المائة من إنتاجها للذرة. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم الوقود المستخدم من الذرة في الولايات المتحدة إلى الضعف خلال الفترة 20062016. كما تتجه السياسات في المجموعة الأوروبية واليابان لإحلال 20 في المائة من الوقود الحيوي من مجمل الاستهلاك في عام 2020 للأولى وفي عام 2030 للثانية. وسيؤدي هذا التوجه إلى تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول المستوردة، وبوجه خاص في الدول العربية وخصوصا لكون الولايات المتحدة توفر حوالي 28 في المائة من صادرات الحبوب العالمية كما أن خمسة جهات تمثل 73 في المائة من حركة التجارة العالمية للحبوب تتجه لزيادة إنتاجها من الوقود الحيوي وهي استراليا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأرجنتين. وقد صدر أخيرا عدة تقارير عن الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) تحذر من تأثير استخدام الأغذية لإنتاج الوقود على الفقراء في العالم، حيث سترتفع أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسية كالسكر والمحاصيل الزيتية والذرة، وهي ذات المحاصيل التي تستخدم في إنتاج الإيثانول. ومهما كانت الأسباب والمبررات لإنتاج الوقود الحيوي وآثاره على فقراء العالم، فإن الدول المتقدمة طورت إنتاجها الزراعي ووصلت بمعدلات محاصيلها إلى أعلى المستويات، وعبأت مواردها لإنتاج سلع الغذاء التصديرية وتحويل قسم كبير منها الإنتاج الإيثانول. ويمثل هذا التحول إلى إنتاج الوقود الحيوي تهديدا لمستقبل إنتاج المحاصيل الغذائية، مما يدعو الدول العربية التنفيذ خطط طموحة لتحسين واقع الأمن الغذائي في إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد بشكل تكاملي تحقق أعلى درجة من الاكتفاء تمهيدا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

الخـاتمة

1- خلاصة الدراسة

يتضح مما سبق أن الدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي التحقيق الأمن الغذائي العربي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية.

ويتجسد بناء القوة الذاتية العربية في تحقيق إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي ترتكز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية، وإقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة، والتوسع في الري الحديث، والإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث. كما يلزم إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر.

كما يمكن أن تركز الاستراتيجية على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته، هذا إلى جانب وضع وتنفيذ مشروعات الإقامة أو استكمال البني التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراكز تخزين وتسويق. وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف.

ومن جانب آخر فمن الممكن أن يتناول تنفيذ الاستراتيجية المذكورة تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية.

كما من الممكن أن تشمل هذه الاستراتيجية إقامة مشاريع مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات، وإقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية وعلى صعيد دعم الإنتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الأمر يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة. كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة

من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

2-إختبار صحة فرضيات الدراسة

أما فيما يتعلق بالفرضيات الدراسة المقترحة في مقدمة المذكرة فقد تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى: التي تمحورت حول محددات الأمن الغذائي على نسبة الأراضي الفلاحية والموارد المائية. أثبتت هذه الفرضية صحتها، بحيث تمتلك بعض البلدان العربية موارد طبيعية هامة ومتنوعة، وتتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في مناخ المنطقة بالنظر للموقع الجغرافي المتميز لها. ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي في مفهومه الشامل بالعديد من العوامل والموارد، ومن أهم تلك العوامل والإمكانيات نجد: نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية: يوجد تباين واضح من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في البلدان العربية، نظرا لعوامل عديدة من بينها العوامل الجغرافية والبيئية ومدى توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

بالإضافة إلى -الموارد المائية التي تتصف في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

الفرضية الثانية: والتي تدور حول معاناة الوطن العربي من تبعية غذائية تهدد أمنه الاقتصادي، أثبتت أيضا هذه الفرضية صحتها فحالة العجز غذائي التي يعيشها الوطن العربي تزداد حدتها يوما بعد يوم، و عدم كفاية حجم الإنتاج من المواد الغذائية لتغطية استهلاكها، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا يعتبر خطر كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثَم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

الفرضية الثالثة: والتي تتمثل في: يلعب قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية أدوار هامة في تحسين وتحقيق التنمية المستدامة ودعم مجال الأمن الغذائي للوطن العربي. أثبتت أيضا هذه الفرضية صحتها، تحسين أداء وفعالية قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، يساهم في لتعزيز القدرة التنافسية لإقتصادات البلدان العربية وتحقيق التنمية المستدامة لهاوتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

3-نتائج الدراسة:

إن موضوع الأمن الغذائي يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها أغلب سكان العالم، ومن الصعب الإلمام بكل جوانب القضية، وحاولنا في هذه المذكرة التطرق إلى أهم المفاهيم والتوصل إلى أبرز النتائج التي من أهمها:

4-توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل لها في هذه المذكرة نقترح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في توفير متطلبات الأمن الغذائي في الدول العربية والتي نلخصها فيما يلي:

-العمل على وضع نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية المتعلقة باقتصادات البلدان العربية وتحليلها و إفادة الباحثين والمستثمرين بها لتوجيه الاستثمار، الأمر الذي يساهم في بناء قاعدة من المعطيات الاقتصادية الدقيقة الأمر الذي يجعل هذه الدراسات فعالة في اتخاذ القرار الاقتصادي على أسس سليمة.

-ترشيد استغلال الإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة، وذلك بهدف توفير الإنتاج الغذائي اللازم مع الالتزام بتوجيهات علماء التغذية وخبراء الصحة.

-التنسيق بين الدول العربية في عمليات شراء المحاصيل الزراعية والمستلزمات السلعية ووسائل الإنتاج الزراعي بأقل التكاليف وتجنب الضغوط الاقتصادية والسياسية المتنوعة، مع أهمية وضع استراتيجية تخزينية للسلع الأساسية الغذائية كالقمح.

-إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي ضمن السياسة الاقتصادية للبلدان العربية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي وخاصة الحبوب؛ البقول الجافة؛ والحليب؛ والأعلاف؛ واللحوم البيضاء والحمراء؛ والأسماك، وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية، خصوصا وأن الموارد الزراعية تسمح بذلك، وذلك لتفادي مخاطر التبعية الغذائية، والتغلب على الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية، وبالتالي تكاليف استيراد المواد الغذائية، والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز التي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليها لتمويل الواردات والتنمية المستدامة.

-إقامة مشاريع عربية إنتاجية زراعية على أسس إقليمية مشتركة (بين دولتين فأكثر في المنطقة المتجاورة) إضافة إلى المشاريع المشتركة على أساس مراعاة الحجم الاقتصادي المناسب وذلك للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

-إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في النشاط الزراعي، وذلك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتكاملها مع القطاع الصناعي، واللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، بما يفتح آفاقا واسعة للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات، والاستفادة من المؤسسات الناجحة.

-محاولة تقليص عمليات الاستيراد من السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها قطريا وربط ذلك و بشكل متوازن مع تدعيم أسعار الشراء للمنتجات المماثلة

-العمل على إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه فئة المصدرين وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف.

-بناء مراكز ومعاهد متخصصة في فرع الصناعات الغذائية وفتح اختصاص الاقتصاد الزراعي بالجامعات العربية بما يسمح بتوفير اليد العاملة الكُفأة في سوق العمل الزراعي.

-إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وترشيد الواردات وتحقيق التوازن قدر الإمكان.

-5-آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع فانه يفتح مجالات للبحث، والتي تشكل آفاق مستقبلية للبحث و هي جوانب لم تستوفيها الدراسة المنجزة بشكل مفصل، ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تأثير مستويات ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع على المبادلات التجارية و الأمن الغذائي العربي
- دراسة تحليلية لأثر أنماط الاستهلاك الغذائي على الفجوة الغذائية العربية
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن نسيج الصناعات الغذائية في البلدان العربية.

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

المقدمة ..... أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للأمن الغذائي 01

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....01

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الأمن الغذائي.....03

المبحث الثالث: مداخل وسياسات الأمن الغذائي.....04

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي 09

المبحث الأول: قطاع الزراعة والغذاء العربي (إطلالة كلية) 09

المبحث الثاني: قياس قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي 13

المبحث الثالث: مؤشرات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي.....23

المبحث الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي العربي.....26

الفصل الثالث:

متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي 44

المبحث الأول: الإمكانيات المتوفرة في الوطن العربي والكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي..... 44

المبحث الثاني: واقع الصناعة الغذائية في الوطن العربي وسبل تنشيطها.....50

المبحث الثالث: التجارب الدولية في مجال الأمن الغذائي وإمكانية الاستفادة منها..... 52

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي العربي.....53

الخاتمة.....70

قائمة المراجع

.world, F. o. (2002). Faq'state of food in secur itityin the world

الزدبالي, ط. ب. (ديسمبر 2009). Dans دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (p. 76). القاهرة: جامعة الدول العربية.

الزراعية, ا. ا. (2007). Dans التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (p. 51). الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

العالم, ح. ا. (2003). Dans رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، (p. 6). روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والأغذية.

العجال, ع., & شيخاوي, س. (2018). نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية. Dans نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية (p. 03). مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

العربية, ا. م. (2010). Dans المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (pp. 326-327). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

العصفور, ص. (أكتوبر 2003). السياسات الزراعية، جسر التنمية. Dans السياسات الزراعية، جسر التنمية العدد 21 (pp. 9-8). الكويت: المعهد العربي للتخطيط، .

العيسى, ي. (2006). Dans سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"، (p. 01). سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الغذائي, ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans المركز الوطني للمعلومات (pp. 13-15). اليمن: المركز الوطني للمعلومات.

حمدان, م. ر. (1999). محمد رفيق أمين حمدان، كلية الزراعة. Dans الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق (pp. 59-57). جامعة الاردن: دار الأوائل للنشر الطبعة 1.

رضوان, هـ. م. (2010). التسويق الزراعي، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ، تخصص تسويق، . Dans التسويق الزراعي (pp. 2-9). الدنمارك.

عبد الله فوزي امال. (2017). الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء. تأليف الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء (صفحة 100). الحجنادرية: دار الحجنادرية.

قصوري, ر. (2012). الأمن الغذائي و التنمية المتادامة. Dans الأمن الغذائي و التنمية المتادامة (p. 60). برج باجي مختار عنابة.

للمعلومات, ا. ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans الأمن الغذائي (pp. 11-22). اليمن.

محمد ولد عبد الدايم. (17 06, 2020). aljazeera. تم الاسترداد من aljazeera: www.aljazeera.net

.world, F. o. (2002). Faq'state of food in secur itityin the world
الزدبالي, ط. ب. (ديسمبر 2009). Dans دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (p. 76). القاهرة: جامعة الدول العربية.
الزراعية, ا. ا. (2007). Dans التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (p. 51). الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
العالم, ح. ا. (2003). Dans رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، (p. 6). روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والأغذية.
العجال, ع., & شيخاوي, س. (2018). نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية. Dans نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية (p. 03). مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
العربية, ا. م. (2010). Dans المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (pp. 326-327). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.
العصفور, ص. (أكتوبر 2003). السياسات الزراعية، جسر التنمية. Dans السياسات الزراعية، جسر التنمية العدد 21 (pp. 9-8). الكويت: المعهد العربي للتخطيط، .
العيسى, ي. (2006). Dans سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"، (p. 01). سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
الغذائي, ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans المركز الوطني للمعلومات (pp. 15-13). اليمن: المركز الوطني للمعلومات.
حمدان, م. ر. (1999). محمد رفيق أمين حمدان، كلية الزراعة. Dans الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق (pp. 59-57). جامعة الاردن: دار الأوائل للنشر الطبعة 1.
رضوان, هـ. م. (2010). التسويق الزراعي، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ، تخصص تسويق، . Dans التسويق الزراعي (pp. 9-2). الدنمارك.
عبد الله فوزي امال. (2017). الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء. تأليف الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء (صفحة 100). الحجنادرية: دار الحجنادرية.
قصوري, ر. (2012). الأمن الغذائي و التنمية الماتدامة. Dans الأمن الغذائي و التنمية الماتدامة (p. 60). برج باجي مختار عنابة.
للمعلومات, ا. ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans الأمن الغذائي (pp. 22-11). اليمن.
محمد ولد عبد الدايم. (17 06, 2020). aljazeera. تم الاسترداد من aljazeera: www.aljazeera.net
Bernard Hockman and Patrick Messerlis, ". T. (October 2002). Intial Condition For Arab Economic Integration:Can The European community's success Be Emulated. Dans Intial Condition For Arab Economic Integration:Can The European community's success Be Emulated (p. 8).

Simon Neaime, ".-S. T. (June 2005). Monetary And Financial Integration And The Euro-Mediterranean Partnership. Dans A. E. Monetary And Financial Integration And The Euro-Mediterranean Partnership. Lebanon: .Amirican University Of Beirut, Research N°FME 22-39

.world, F. o. (2002). Faq'state of food in secur itityin the world

الإحصائي, م. ا. (2007). Dans ومصادر أخرى.

الاستثمار, ا. ا. (2005). سلسلة الخلاصات المركزة. Dans الشراكة العربية الأوروبية: الدوافع والمنافع (p. 5).

الكويت: الشراكة العربية الأوروبية: الدوافع والمنافع السنة الرابعة، إصدار.

التنمية في القطاع الزراعي والأمن. (2015). Dans سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية (pp. 13-18). المعهد العربي للتخطيط.

الحافظ, م. (22-23 أفريل 2003). الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية: توقعات وتجارب. Dans ا. ا. التسيير. جامعة البليدة.

الحسن, ع. م. (s.d.). مرجع سابق.

الحسن, ع. م. (2012). اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية. Dans شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية) (p. 147). الجزائر: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16.

الدولي, ا. (2005). Dans تقرير التنمية الدولية.

الزدبالي, ط. ب. (ديسمبر 2009). Dans دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (p. 76). القاهرة: جامعة الدول العربية.

الزراعة, م. ا. (2010). منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، الزراعة . Dans منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، الزراعة .

الزراعية, ا. ا. (2007). Dans التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (p. 51). الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

العالم, ح. ا. (2003). Dans رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، (p. 6). روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والأغذية.

العجال, ع., & شيخاوي, س. (2018). نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية. Dans نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية (p. 03). مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

العربية, ا. ا. (s.d.). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية. Dans المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية.

العربية, ا. م. (2010). Dans المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (pp. 326-327). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

العصفور, ص. (أكتوبر 2003). السياسات الزراعية، جسر التنمية. Dans السياسات الزراعية، جسر التنمية العدد 21 (pp. 9-8). الكويت: المعهد العربي للتخطيط، .

العيسى, ي. (2006). Dans سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"، (p. 01). سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الغذائي, ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans المركز الوطني للمعلومات (pp. 13-15). اليمن: المركز الوطني للمعلومات.

الغذائية, ا. ا. (2011). المنظمة العربية للتنمية الغذائية. الخرطوم.

الغذائية،, ا. ا. (2010). تأثير المناخ والتقلبات المناخية على المنظمة العربية للتنمية الغذائية . الخرطوم.

المنذري, س. (s.d.). مرجع سابق. Dans م. سابق, مرجع سابق (p. 243).

الموحد, ص. ا. (2016). الفصل الثالث: القطاع الزراعي، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2016). أبو ظبي.

حمدان, م. ر. (1999). محمد رفيق أمين حمدان، كلية الزراعة. Dans الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق (pp. 57-59). جامعة الاردن: دار الأوائل للنشر الطبعة 1.

رضوان, هـ. م. (2010). التسويق الزراعي، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ، تخصص تسويق، . Dans التسويق الزراعي (pp. 2-9). الدنمارك.

شريط, ع. (2003). دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية. Dans ح. د. منشورة, حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة (p. 100). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

عبد الله فوزي امال. (2017). الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء. تأليف الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء (صفحة 100). الحجنادرية: دار الحجنادرية.

عمار, ي. س. (22-23 أفريل 2003). الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية. Dans الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد (p. 11). جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

عمار, ي. س. (23-22 افريل 2003). الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،. Dans ا. ا. الجديد, الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية (p. 11). البليدة.

عناني،, د. م. Dans .(s.d.) دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص: 275 (p. 275).

قصوري, ر. (2012). الأمن الغذائي و التنمية الماتدامة. Dans الأمن الغذائي و التنمية الماتدامة (p. 60). برج باجي مختار عنابة.

للمعلومات, ا. ا. (2005). الأمن الغذائي. Dans الأمن الغذائي (pp. 11-22). اليمن.

محمد ولد عبد الدايم. (17 06, 2020). aljazeera. تم الاسترداد من aljazeera: www.aljazeera.net